الأمم المتحدة

UNEP/PP/INC.3/5

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.: General
1 December 2023

Arabic
Original: English

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية
الدورة الثالثة
نيروبي، 13-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، عن أعمال دورتها الثالثة

أولاً- مقدمة

1- طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في القرار 14/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022، المعنون "القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية: نحو وضع صك دولي ملزم قانوناً"، إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية لبدء عملها خلال النصف الثاني من عام 2022، على أمل استكمال هذا العمل بحلول نهاية عام 2024. وقررت جمعية الأمم المتحدة للبيئة أيضاً أن على لجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تضع صكاً دولياً ملزماً قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، قد يتضمن نُهجاً ملزمة وطوعية على السواء، استناداً إلى نهج شامل يعالج دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية، مع مراعاة أمور من بينها مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وكذلك الظروف والقدرات الوطنية، ويشمل الأحكام الواردة في القرار.

2- وتبعاً لذلك، عُقدت الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، في مركز بونتا دل إستي للمؤتمرات والمعارض في بونتا دل إستي، أوروغواي، في الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2022. وعُقدت الدورة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في باريس، في الفترة الممتدة من 29 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2023. وعُقدت الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي في الفترة الممتدة من 13 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

ثانياً- افتتاح الدورة

3- أعلن غوستافو ميسا كوادرا فيلاسكيز (بيرو)، رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية، افتتاح الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في الساعة 10:15 من يوم الاثنين 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

4- وأدلى ببيانات افتتاحية كل من جيوتي ماتهور- فيليب، الأمينة التنفيذية للجنة التفاوض الحكومية الدولية؛ والسيد ميسا كوادرا فيلاسكيز، رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية؛ وإنغر أندرسن، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ووليام روتو، رئيس كينيا.

5- ورحبت السيدة ماتهور- فيليب بالمشاركين وأعربت عن امتنانها لحكومة كينيا لاستضافة الدورة الثالثة للجنة ولحكومات إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا (مملكة -)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، فضلاً عن المفوضية الأوروبية، على مساهماتهما السخية دعما لعمل اللجنة. كما شكرت الرئيس وأعضاء المكتب والأمانة على تفانيهم في العمل، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف على دعمهم القيم. وأشارت إلى ارتياحها للاهتمام المتزايد بالمفاوضات الجارية، فقالت إن التقارب في وجهات النظر بشأن العديد من القضايا الرئيسية الملحوظة في الاجتماع التحضيري الذي عقد قبل الدورة الحالية مباشرة قد أظهر توافر الأرضية المشتركة لتحقيق وضع صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية.

6- وأعرب السيد ميسا كوادرا، في كلمته الافتتاحية، عن امتنانه للحكومة المضيفة على كرم ضيافتها ولجميع الذين عملوا بلا كلل لضمان التنظيم الناجح للدورة الحالية. ولا يمكن التهوين من الحاجة المُلحة لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، حيث لا تزال النفايات البلاستيكية تملأ المحيطات، وإلحاق الضرر بالحياة البرية والتسرب إلى النظم الإيكولوجية، مما يشكل تهديدا مباشرا للبيئة وصحة الإنسان والكوكب. وثمة مسؤولية جماعية تقضي بالتصدي الفعال للأزمة وتغيير مسارها. وقد أظهرت المبادرات الواعدة التي نُفذت في جميع أنحاء العالم إمكانية التغيير. ومع ذلك، فإن الطابع العابر للحدود الوطنية للتلوث بالمواد البلاستيكية والحاجة إلى إحداث فرق على نطاق أوسع تعني أن التعاون الدولي ووضع صك ملزم قانونا يتسمان بأهمية حاسمة. ولا يمكن المضي قدما في المفاوضات إلا من خلال الحوار وتوافق الآراء، بروح من التعاون المستمر. وأعرب عن أمله في أن تتفق اللجنة في دورتها الثالثة على تكليف بإعداد مشروع منقح للصك وإمكانية العمل فيما بين الدورات للتحضير للدورتين الرابعة والخامسة. وأكد من جديد التزامه بعملية التفاوض، وشجع الوفود على الاستفادة من "روح التعاون السائدة في نيروبي"، التي تنطوي على توافق في الآراء والطموح، وعلى العمل بشكل هادف من أجل الوفاء بولايتها.

7- وأشارت السيدة أندرسن، في كلمتها الافتتاحية، إلى أهمية الدورة الخامسة لجمعية البيئة وقرارها التاريخي بصياغة صك بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، الذي جسد روح التعاون السائدة في نيروبي. ويجب إعادة تبني روح التعاون هذه خلال الدورة الحالية، لضمان أن يكون التوصل إلى اتفاق قوي وشامل جاهزا بحلول عام 2024. ويجب أن يتناول الصك المعني دورة الحياة الكاملة للتلوث بالمواد البلاستيكية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن استخدام عدد أقل من المواد البكر، وكميات أقل من المواد البلاستيكية، وعدم استخدام مواد كيميائية ضارة، وضمان استخدام أكثر كفاءة للموارد، والالتزام بالتخلص الآمن من النفايات هي تدابير أساسية. ومن شأن هذه الإجراءات أن تعمل على حماية صحة الإنسان والنظم الإيكولوجية، وإبطاء وتيرة تغير المناخ، وخلق فرص عمل جديدة وأسواق مستدامة، وتحقيق انتقال عادل.

8- وكانت المسودة الأولية للصك بمثابة عمل حقيقي جسّد تعددية الأطراف. ولجعلها تتسم بالقوة التحويلية، فإن الأوان قد حان لوضع أهداف طموحة ذات جداول زمنية معجلة؛ والتركيز على السياسات والتشريعات التمكينية؛ ووضع حوافز واضحة، بما في ذلك للقطاع الخاص؛ وضمان التمويل والمساعدة والتعاون الدولي للدول ذات الموارد القليلة؛ وتوفير التمويل لحلول أنشطة البحث والتطوير؛ والقضاء على المنتجات البلاستيكية غير الضرورية؛ ومعالجة تركة التلوث بالمواد البلاستيكية. ومن الضروري أيضا اتباع نُهج مأمونة وسليمة بيئيا لإعادة التصميم لضمان استخدام البدائل غير الضارة، الأمر الذي يتطلب تعاون جميع أصحاب المصلحة، مع ضمان الاستثمار في الهياكل الأساسية لإدارة النفايات الصلبة وبدء عملية انتقال لا تترك أحدا خلف الركب. وستتسم قيادة القطاع الخاص بأهمية

أساسية في هذا الصدد؛ وسيصب التبكير باعتماد المعوضات أو البدائل غير البلاستيكية في مصلحة الشركات، لأنه سيمكنها من تأمين حصتها في الأسواق في المستقبل. ويمكن لأفريقيا الاضطلاع بدور قيادي، حسبما يتجلى من جهودها الرامية إلى الحد من المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد وابتكاراتها في قطاع الأعمال، فضلا عن مواردها الطبيعية الوفيرة. وطلبت من جميع المشاركين التفاوض في الدورة الحالية من أجل تحسين صك يمكن أن يشكل مستقبلا أفضل وخاليا من التلوث بالمواد البلاستيكية.

9- ورحب السيد روتو بالمشاركين في نيروبي وفي الدورة الثالثة للجنة، وقال إن تهديد البلاستيك لكوكب الأرض والصحة والمستقبل قد بلغ حجما تطلب استجابة عاجلة وعالمية حقا، من خلال وضع وتنفيذ صك دولي. ووفقا للإحصاءات الحالية، فإنه ما لم يُتخذ إجراء في هذا الصدد، سيتم إنتاج أكثر من بليون طن من المواد البلاستيكية بحلول عام 2060، مما يشكل تهديدا وجوديا. والعمل الذي اضطلعت به اللجنة حتى الآن هو عمل يستحق الثناء، ويبشر بحدوث تحول هائل في العلاقة بين البشرية والكوكب. وكان المجتمع الدولي ينتظر الصك بفارغ الصبر، وأتاحت الدورة الثالثة فرصة لتحويل المسودة الأولية إلى خطة للعمل الدولي بما في ذلك تدابير للحد من إنتاج المواد البلاستيكية؛ والقضاء على المواد البلاستيكية التي تثير إشكاليات والقصيرة العمر؛ والاستثمار في سياسات إدارة النفايات الصلبة؛ وضمان انتقال عادل لا يترك أحدا خلف الركب، ولا سيما العمال في البيئات غير الرسمية. وكانت المسودة الأولية نتاجا لتعددية بيئية حقيقية للأطراف؛ وإشارة كثيرة بالترحيب مفادها أن العالم كان على بعد خطوة واحدة من إنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية، أحد أكبر المساهمين في أزمة الكوكب الثلاثية.

10- إن كينيا ملتزمة بإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية، كما يتضح من مختلف السياسات المتبعة بما في ذلك قانون الإدارة المستدامة للنفايات، الذي جعل بلده أول بلد يقوم بإخضاع جميع المنتجات للمسؤولية الممتدة للمنتِج. ووجه الشكر إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة على اقتراحه استضافة أمانة الصك الدولي الملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وطلب إلى الدول الأعضاء دعم هذا الاقتراح، الذي من شأنه أن يعزز أحد كيانات الأمم المتحدة القليلة التي يوجد مقرها في جنوب الكرة الأرضية. وقال إن التصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية أمر أساسي لإحراز تقدم في مجال تغير المناخ؛ ولذلك ينبغي للمستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات وشركات التكنولوجيا تحويل الاستثمارات الاستراتيجية لتقليل بصمة النفايات البلاستيكية. وينبغي استكشاف بدائل للمنتجات البلاستيكية التي لا تُحدث آثارا سلبية، وينبغي الاستثمار في أفريقيا، حيث يمكن استخدام مواردها الطبيعية في صنع هذه البدائل، التي يمكن بدورها أن تدفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص للعمل. ولمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، كانت هناك حاجة إلى تحول نموذجي من حيث الاستهلاك والإنتاج والتخلص من النفايات، وكان الصك بمثابة الخطوة الأولى صوب ذلك. وأخيرا، دعا جميع المشاركين إلى المشاركة في مبادرة وطنية لغرس الأشجار يجري تنفيذها حاليا في كينيا.

ثالثاً- انتخاب أعضاء المكتب

11- لدى تقديم هذا البند، اقترح الرئيس أن تشرع اللجنة في انتخاب رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها الرابعة. واتساقا مع البيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الدورة الأولى للجنة، فإنه سيتنحى عن منصبه كرئيس للجنة في نهاية الدورة الحالية. وعلى نحو ما اقترحته دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ووفقا للممارسة المتبعة داخل الأمم المتحدة والمتمثلة في انتخاب مرشحين من نفس المجموعة الإقليمية للمدة المتبقية من فترة غير منتهية، سيترشح لويس فاياس فالديفيسو (إكوادور) للانتخاب للفترة المتبقية من المدة، التي ستشمل المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين. وسيجري انتخاب الرئيس وفقا للمادتين 11 و13 من مشروع النظام الداخلي، اللتين تنطبقان على أساس مؤقت على عمل اللجنة.

12- ووفقا للمادة 45 من مشروع النظام الداخلي التي تنطبق على عمل اللجنة على أساس مؤقت، ستشرع اللجنة في أن تنتخب بالتزكية المرشحين المتفق عليهم الذين يناظرون عدد المقاعد الواجب شغلها والذين لا اعتراض عليهم. علاوةً على ذلك، لن يكون تغيير الرئيس نافذا إلا بعد رفع الدورة.

13- وانتخبت اللجنة الرئيس التالي بالتزكية:

لويس فاياس فالديفيسو (إكوادور)

14- وأشار السيد فاياس فالديفيسو إلى كلمات السيد روتو بشأن التهديد الوجودي الذي تشكله أزمة المواد البلاستيكية على الحياة والإنسانية، وقال إن إنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية يتطلب جهودا جماعية، نظرا لضخامة القضية التي نواجهها. وثبت علميا أن التلوث بالمواد البلاستيكية له آثار كبيرة وضارة ومثيرة للقلق على صحة الإنسان والبيئة. لذلك تحملت اللجنة مسؤولية كبيرة، ليس للقضاء على جميع المواد البلاستيكية، بل لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية. وشجع على التحلي بروح التواصل المفتوح، التي ستتجسد في سياسة الباب المفتوح التي يتبعها، فضلا عن المشاورات بين البلدان. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للبلدان ذات الآراء المتباينة أن تسعى إلى بناء الجسور وتعزيز التفاهم المشترك، بغية النهوض بعمل اللجنة. علاوةً على ذلك، أعرب عن التزامه بالعمل مع اللجنة بأكملها والأمانة لدعم الجهود الرامية إلى القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية. وفي ضوء الترابط بين التلوث بالمواد البلاستيكية والعناصر الأخرى لأزمة الكواكب الثلاثية، كان الاستماع إلى المجتمع العلمي ومختلف أصحاب المصلحة ذوي الصلة أمرا أساسيا، حيث كان عملهم يتطور باستمرار. وسيتم إنجاز مهمة اللجنة من خلال الجهود الجماعية، بغية تنفيذ الولاية التي أناطتها بها جمعية البيئة وعمل اللجنة في دوراتها الأولى والثانية والثالثة.

15- وانتقل الرئيس إلى انتخاب نواب الرئيس من دول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فأشار إلى أنه، عقب استقالة السيد هاينما (إستونيا) من منصب نائب الرئيس، دعا دول أوروبا الشرقية إلى تسمية مرشح للمقعد الشاغر لدول أوروبا الشرقية. وفي يوم الخميس الموافق 16 تشرين الثاني/نوفمبر، أفاد نائب الرئيس من جورجيا أنه بعد إجراء الموافقة الصامتة، جرى ترشيح هاري ليف (إستونيا) للمقعد الشاغر لدول أوروبا الشرقية. وسيترشح السيد ميزا – كوادرا للانتخاب ليحل محل السيد فاياس فالديفيسو نائبا للرئيس ممثلا لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المكتب للفترة المتبقية من ولايته. ووفقا للمادة 45 من مشروع النظام الداخلي للجنة التي تنطبق على عمل اللجنة على أساس مؤقت، ستشرع اللجنة في أن تنتخب بالتزكية المرشحين المتفق عليهم الذين يناظرون عدد المقاعد الواجب شغلها والذين لا اعتراض عليهم.

16- وانتخبت اللجنة نواب الرئيس التالية أسماؤهم بالتزكية:

هاري ليف (إستونيا)

غوستافو ميزا – كوادرا (بيرو)

رابعاً- المسائل التنظيمية

ألف- اعتماد النظام الداخلي

17- أشار الرئيس، عند تقديمه لهذا البند الفرعي، إلى أنه وفقا لمقرر لجنة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها الأولى، فإن مشروع النظام الداخلي، بصيغته الوارد في الوثيقة UNEP/PP/INC.3/3، سينطبق على أعماله بصفة مؤقتة إلى حين اعتماده، باستثناء القاعدة الواردة بين قوسين.

18- وأشار أيضاً إلى أن اللجنة قررت، في دورتها الثانية، اعتماد بيان تفسيري يتعلق بالفقرة 1 من المادة 38 من مشروع النظام الداخلي، أُدرج في مذكرة الأمانة المرفقة بمشروع النظام الداخلي.

19- وفي حين أجرى الرئيس مشاورات بشأن مشروع النظام الداخلي مع عدد من الوفود خلال فترة ما بين الدورات، فإن ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت لمواصلة النظر في هذه المسألة. ولذلك ستستمر مشاوراته، واقترح أن يواصل خَلَفه السير على هذا المنوال في فترة ما بين الدورات.

20- وردا على طلب من أحد الممثلين بغرض الطمأنة بعدم الاحتجاج بالفقرة 1 من المادة 38، كرر الرئيس التزامه بإجراء المناقشات بروح من التعاون وتوافق الآراء، مشيرا إلى أنه يعول على جميع الأعضاء لإظهار هذه الروح من خلال المشاركة في الدورة دون اللجوء إلى الفقرة 1 من المادة 38.

باء- إقرار جدول الأعمال

21- أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/PP/INC.3/1):

1- افتتاح الدورة.

2- انتخاب أعضاء المكتب.

3- المسائل التنظيمية:

(أ) اعتماد النظام الداخلي؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) تنظيم الأعمال؛

(د) مواعيد وأماكن انعقاد الدورات اللاحقة للجنة التفاوض الحكومية الدولية؛

(هـ) جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة.

4- إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية.

5- مسائل أخرى.

6- اعتماد تقرير الدورة.

7- اختتام الدورة.

جيم- تنظيم الأعمال

22- وافقت لجنة التفاوض الحكومية الدولية على تنظيم عملها على النحو المبين في مذكرة السيناريو للدورة (UNEP/PP/INC.3/2)، والبرنامج المقترح المتاح على الموقع الشبكي للدورة، وعلى النحو المبين بمزيد من التفصيل في المذكرة التوضيحية للرئيس.

دال- مواعيد وأماكن انعقاد الدورات اللاحقة للجنة التفاوض الحكومية الدولية

23- أشار الرئيس إلى أن اللجنة قررت، في دورتها الثانية، عقد دورتها الرابعة في أوتاوا في نيسان/أبريل 2024، ودورتها الخامسة في جمهورية كوريا في النصف الثاني من عام 2024. وأشار أيضا إلى أن حكومات إكوادور وبيرو ورواندا والسنغال قدمت عروضا في الدورة الأولى للجنة لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين المكلف بموجب القرار 14/5 في منتصف عام 2025، واقترح أن تحيط اللجنة علما بالعروض، بغية البت في موعد ومكان انعقاد دورتها الرابعة.

24- وأبلغت الأمينة التنفيذية اللجنة بأن حكومة كندا اقترحت عقد الدورة الرابعة للجنة ويوم واحد من المشاورات الإقليمية في مركز شو في أوتاوا خلال الفترة 21-30 نيسان/أبريل 2024، وقدمت مساهمة مالية كبيرة إلى الأمانة لتنظيم الدورة. وقد عممت الأمانة بالفعل الدعوات لحضور الدورة الرابعة وفُتح باب التسجيل على الموقع الشبكي المخصص للدورة. ويمكن أيضا تقديم طلبات الحصول على دعم السفر على الموقع الشبكي وأتيحت التأشيرة والمعلومات العامة أيضا. ووفرت كندا أيضا مقصورةً في الدورة الحالية قدمت فيها معلومات عن عملية طلب التأشيرة.

25- وقالت ممثلة كندا إن بلدها ملتزم باستضافة مفاوضات شاملة وبناءة وذات مغزى في الدورة الرابعة للجنة من شأنها أن تسمح بتبادل مثمر للآراء وإحراز تقدم نحو وضع الصك.

26- وأشار ممثل جمهورية كوريا إلى أن رئيس البلد، يون سوك يول، قد أعرب عن التزامه القوي بمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية في قمة مجموعة الدول السبع التي عقدت في هيروشيما في أيار/مايو 2023، وقال إنه مسرور لإعلان أن الدورة الخامسة للجنة ستعقد في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2024. ولا تتمتع بوسان بمرافق مؤتمرات وبنية تحتية ممتازة فحسب، بل يجري تحويلها أيضا إلى مدينة ذكية خضراء وكانت مدينة مرشحة لمعرض إكسبو الدولي 2030.

27- وأشار أحد الممثلين إلى أن الوفود في الدورة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية قد تلقت تأكيدات بأن التأشيرات للدورة الرابعة ستصدر قبل الدورة بوقت كاف، وأنه إذا تعذر ضمان هذا الإصدار، فستتخذ ترتيبات بديلة لعقد الاجتماع في مقر الأمانة. واسترعى ممثل آخر الانتباه إلى الصعوبات التي كثيرا ما يواجهها ممثلو البلدان الأفريقية في الحصول على التأشيرات، حيث لا توجد لدى جميع البلدان قنصليات أو سفارات في كل بلد أفريقي. وطلب الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، من الأمانة في هذا الصدد.

28- وقررت اللجنة أن تعقد دورتها الرابعة لما مجموعه سبعة أيام خلال الفترة من 21 إلى 30 نيسان/أبريل 2024 في أوتاوا وأن تعقد دورتها الخامسة في بوسان في الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2024.

29- وقدم ممثل رواندا عرضا من حكومتي رواندا وبيرو للاشتراك في استضافة المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين في كيغالي، مما يعكس الالتزام المشترك للبلدين بتعددية الأطراف البيئية والعملية الحاسمة المتمثلة في وضع واعتماد صك طموح بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية. وأشار ممثل بيرو إلى أن بلده ورواندا قد روجا للقرار 14/5، على أساس الاعتقاد بأن العمل العالمي الحاسم وحده هو الذي سيسمح بالوفاء بالمسؤولية المشتركة بين الأجيال عن حماية الكوكب، وقال إن العرض المشترك يشمل أيضا عقد مؤتمر "العمل المبكر" في ليما عقب المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين من أجل العمل على التنفيذ السريع والفعال للصك. وذكر ممثل السنغال بأن بلده لا يزال مرشحا أيضا لاستضافة المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين.

30- وأعرب العديد من الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، عن امتنانهم للرئيس على قيادته للدورة ولجميع الذين ساهموا في نجاح الدورة.

هاء- جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة

31- أشار الرئيس إلى أنه وفقا للمادة 3 من مشروع النظام الداخلي الذي يطبق على عمل اللجنة على أساس مؤقت، دعيت اللجنة إلى استعراض مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة الوارد في ورقة غرفة اجتماعات عممتها الأمانة.

32- ووافقت اللجنة على إحالة مشروع جدول الأعمال المؤقت بصيغته الواردة في ورقة غرفة الاجتماعات إلى اللجنة للنظر فيه وربما اعتماده في دورتها الرابعة.

واو- الحضور

33- حضر الدورة ممثلو الدول التالية: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسواتيني، وإكوادور، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو،

وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشيكيا، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتونغا، وتيمور – ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر كوك، وجزر مارشال، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ودولة فلسطين، ودومينيكا، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصين، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا – بيساو، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفييت نام، وقطر، وكابو فيردي، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكمبوديا، وكندا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليبيا، وليسوتو، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيوزيلندا، ونيوي، والهند، وهنغاريا، وهولندا (مملكة –)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

34- وحضر الدورة أيضاً ممثلون عن الاتحاد الأوروبي.

35- وكانت المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى التالية ممثلة بصفة مراقب: مصرف التنمية الآسيوي، والمنظمة الدولية للخيزران والروطان، وغرفة التجارة الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط، وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، والاتحاد من أجل البحر المتوسط.

36- وكانت هيئات الأمم المتحدة ووحدات أمانتها وأمانات الاتفاقيات التالية ممثلة بصفة مراقب: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية.

37- ومُثل أيضاً ما مجموعه 309 منظمة غير حكومية بصفة مراقِب. وترد قائمة المشاركين في الوثيقة UNEP/PP/INC.3/INF/3.

خامساً- إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية

38- في معرض تقديم هذا البند، استرعى الرئيس الانتباه إلى نص المسودة الأولية للصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية (UNEP/PP/INC.3/4)، مشيراً إلى أن الغرض منه هو تيسير ودعم عمل اللجنة في وضع ذلك الصك. ويعكس نص المسودة الأولية هدف وولاية القرار 14/5 الصادر عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وتسعى إلى التقاط مجموعة من الآراء التي أُعرب عنها خلال الدورتين الأولى والثانية للجنة، بما في ذلك من خلال تقديم خيارات مختلفة، مع ضمان اتساق النص ومنطقه وسهولة قراءته. وحيث إن اللجنة لم تدرس بشكل كامل بعض القضايا في الدورات السابقة، فلا تزال هناك ثغرات في النص. وشُجع الأعضاء على اغتنام الفرصة التي أتاحتها هذه الدورة لسد تلك الثغرات ولتحسين نص المسودة.

39- وأشار الرئيس إلى أن نص المسودة الأولية لا يُقصد به الحكم مسبقاً على قرارات اللجنة بشأن محتوى أو هيكل الصك المقبل. ودعا اللجنة إلى تحديد تقارب الآراء بشأن الخيارات أو بشأن حذفها، وبشأن الثغرات والأفكار المتعلقة بسبل سدها. وشدد أيضاً على أن اللجنة يمكن أن تقرر حذف أي من الأحكام الواردة في النص تماماً.

40- واسترعى الرئيس الانتباه أيضاً إلى التقرير التجميعي للنصوص المقدمة بشأن العناصر التي لم تُناقش في الدورة الثانية، مثل مبادئ ونطاق الصك (UNEP/PP/INC.3/INF/1)، والذي أُعد للمساعدة على إثراء المناقشات في الاجتماع التحضيري الذي عُقد قبل الدورة الحالية.

41- وفيما يتعلق بنص المسودة الأولية للصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية، أشارت ممثلة الأمانة إلى أن اللجنة طلبت إلى الرئيس إعداد نص المسودة الأولية بدعم من الأمانة وقررت أيضاً أنه ينبغي في إعداد النص الاسترشاد بالآراء المعرب عنها في الدورتين الأولى والثانية للجنة، وأن النطاق الكامل للآراء ينبغي أن ينعكس من خلال الخيارات الواردة في نص المسودة الأولية. وفيما يتعلق بالنهج الذي اتبعته الأمانة في صياغة النص، أشارت إلى أن العناصر المؤقتة الإرشادية قد استخدمت لتحديد العناصر التي لم يناقشها الأعضاء بالتفصيل بعد؛ وأن ترتيب العناوين لم يكن ثابتاً ولا ينطوي على أي تحديد للأولويات؛ وأن نص المسودة يعكس السبل الممكنة لمعالجة القضايا، على أساس الآراء التي أعرب عنها الأعضاء؛ وأن مصطلحي "الصك" و"الهيئة الرئاسية" هما مجرد مصطلحين إرشاديين، دون المساس بالتسمية النهائية التي ستقررها اللجنة؛ وأن أي حواشي تعتبر تفسيرية ولا يقصد بها أن تشكل جزءاً من النص المتفاوض عليه.

42- وقدم الميسران المشاركان للاجتماع التحضيري، مارين كوليجنون (فرنسا) وداني راهديانسياه (إندونيسيا) موجزاً للمناقشات التي دارت في الاجتماع التحضيري الذي عُقد في 11 تشرين الثاني/نوفمبر [1].

ألف- البيانات

43- استمعت لجنة التفاوض الحكومية الدولية إلى بيانات قدمها ممثلو المجموعات الإقليمية ومجموعات البلدان الأخرى.

44- وأشارت الممثلة المتحدثة باسم دول آسيا والمحيط الهادئ إلى أهمية مشاركة جميع المشاركين بحسن نية في عملية الصياغة والسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء في صنع القرار. ويلزم اتباع نهج شامل لدورة الحياة لمعالجة مسألة التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية في الماضي والحاضر والمستقبل معالجةً مباشرة بدرجة أكبر. وأشارت إلى أن بعض دول المنطقة أعربت عن قلقها من أن نص المسودة الحالي ليس متوازناً بما فيه الكفاية ويمكن أن يركز بقدر أكبر على استعادة المواد البلاستيكية الموروثة وإزالتها ومعالجتها وبدرجة أقل على التدابير التي يمكن أن تكون لها آثار وتداعيات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق وغير مقصودة. ومن المهم أن يعتمد الصك نهجاً قائماً على العلم تكمله المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية ونظم المعارف المحلية، فضلاً عن تحسين الاقتصاد الدائري للمواد البلاستيكية، مع مراعاة الظروف والقدرات الوطنية. وعند النظر في الالتزامات بموجب الصك الجديد، من الأهمية بمكان النظر في وسائل تنفيذ تراعي الظروف والقدرات الوطنية المختلفة. ولذلك، ينبغي أن تكون خطط العمل الوطنية عنصراً أساسياً في الصك، وهو ما يسمح باتخاذ إجراءات قطرية. ومن شأن تقديم المساعدة المالية والتقنية المناسبة والكافية في الوقت المناسب، فضلاً عن وضع طرائق لنقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، أن يكون أيضاً عاملاً أساسياً لتنفيذ الصك. ويعد التعاون والتنسيق الدوليان حيويين أيضاً لتحقيق أهداف الصك. وشددت على أهمية استخدام الوقت في الدورة الحالية بحكمة، من خلال تحديد أولويات المناقشات بشأن المكونات الأساسية اللازمة لتنفيذ الصك وضمان أن يكون الصك مكملاً للعمل في إطار الصكوك الدولية الأخرى وليس تكراراً له.

45- وقال الممثل المتحدث باسم الدول الأفريقية إن بلدان المنطقة تتبنى نهجاً شاملاً لدورة الحياة لمنع التلوث بالمواد البلاستيكية. ولذلك، دعا إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين للمواد البلاستيكية الأولية والقضاء على البوليمرات والمواد الكيميائية والمنتجات والتطبيقات المثيرة للقلق، مع اتخاذ تدابير تكفل الشفافية الكاملة والكشف عن المعلومات على طول سلسلة قيمة المواد البلاستيكية بأكملها. وبالنظر إلى أن التغييرات في سلسلة القيمة يمكن أن تؤدي إلى فقدان سبل العيش وقد تكون لها آثار اجتماعية واقتصادية سلبية أخرى، فمن المهم أن يراعي الصك الظروف الوطنية ويضمن انتقالاً عادلاً ومنصفاً وشاملاً للسكان المتضررين، مع إيلاء اعتبار خاص للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل النساء والأطفال والشباب وجامعي النفايات. وينبغي أن يعطي الصك الأولوية

(1) متاح على الرابط التالي: https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/43978/PreparatorMeetingSummaryA.pdf.

أيضاً لمنع النفايات والحد منها على حساب إعادة التدوير وإدارة النفايات. وحيثما تكون إدارة النفايات ضرورية، يلزم اتخاذ تدابير فعالة لضمان الممارسات السليمة بيئياً في جميع مراحل تلك العملية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يتضمن الصك تدابير فعالة لضمان تنظيف ومعالجة التلوث الموروث في جميع البيئات، وينبغي أن يراعي اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الأفريقية، فضلاً عن تطبيق مبادئ ريو على أحكام الصك بوجه عام. وفيما يتعلق بآلية تمويل الصك، ينبغي إنشاء صندوق مخصص متعدد الأطراف يوفر الموارد المالية اللازمة والمستدامة والكافية للبلدان لضمان وفائها بالتزاماتها بموجب الصك المقبل. وأبرز الممثل الحاجة إلى بناء القدرات في المنطقة للمؤسسات والهياكل الأساسية المتقدمة على وجه الخصوص، وإلى وجود صك ييسر تبادل المعلومات والمعارف، والتعاون والتنسيق الدوليين بشأن أفضل العلوم المتاحة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والبحوث والتكنولوجيات، ومعارف الشعوب الأصلية. وفيما يتعلق بأهمية مشاركة أصحاب المصلحة، حث الممثل الحكومات على تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستثمارات القطاع الخاص في نهج الاقتصاد الدائري على طول سلسلة قيمة المواد البلاستيكية. وشكر الأمانة على الوثائق المقدمة وقال إنه يتطلع إلى إجراء مناقشة بناءة في الدورة الحالية وإلى ولايات واضحة للعمل فيما بين الدورات للسماح بإعداد مسودة أولى لنص الصك لتكون جاهزة للنظر فيها في الدورة الرابعة. وأخيرا، طلب الممثل إلى الأعضاء تأييد دعوة منطقته إلى استضافة أمانة الصك المقبل في نيروبي، في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

46- ورحبت الممثلة المتحدثة باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنص المسودة الأولية، الذي قالت إنه يستجيب تماماً للولاية المسندة في الدورة الثانية ويعكس الآراء المعرب عنها في الدورتين الأولى والثانية. وشددت أيضاً على أهمية أن تعقد الوفود الصغيرة اجتماعين كحد أقصى لفريق الاتصال في أي وقت من الأوقات للسماح بالمشاركة الكاملة في المناقشات. وفيما يتعلق بالصك نفسه، فينبغي أن يتضمن التزامات وتدابير رقابية تغطي دورة حياة المواد البلاستيكية بأكملها، تكملها تدابير طوعية، وينبغي أن يراعي الظروف والقدرات الوطنية للبلدان النامية، على أن يكون ذلك مدعوماً بوسائل تنفيذ قوية. وينبغي أن يعزز الصك أيضاً الاقتصاد الدائري والتعاون الدولي الذي من شأنه أن يؤدي إلى الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمواد البلاستيكية، والبحث والابتكار، والتثقيف والتوعية. وتحتاج البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تتأثر بشكل غير متناسب بالتلوث بالمواد البلاستيكية، إلى موارد مالية جديدة وإضافية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، وغير ذلك من وسائل التنفيذ من أجل الصك الجديد. وينبغي أن يسترشد تفسير الصك وتنفيذه بالمبادئ الرئيسية للقانون البيئي الدولي، بما في ذلك مبادئ ريو، وبمبادئ الانتقال العادل، ولا سيما بالنسبة لجامعي النفايات؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ والمساواة بين الأجيال؛ وعدم التمييز؛ والوصول الى المعلومات؛ والشفافية والمساءلة؛ والاتساق مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة؛ واستخدام أفضل العلوم المتاحة، والمعارف التقليدية، ومعارف الشعوب الأصلية ونظم المعارف المحلية. ويجب أن ينطوي الصك أيضاً على منظور جنساني، وأن يعزز العمل اللائق عبر سلسلة قيمة المواد البلاستيكية، وأن يستند إلى العلم. ولذلك، فمن الأهمية بمكان إنشاء هيئة فرعية علمية وتقنية للتنفيذ الفعال للصك، الذي ينبغي أن يشمل تحديد واعتماد معايير لتحديد المواد الكيميائية والمواد المضافة الخطرة، والبوليمرات البلاستيكية، والمنتجات البلاستيكية التي تؤثر سلباً على صحة البشر والبيئة، بالإضافة إلى تقييم البدائل. وفيما يتعلق بالتنفيذ، هناك حاجة إلى آلية مالية قوية يمكن أن تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء صندوق جديد، وأوجه التآزر مع الصناديق البيئية المتعددة الأطراف القائمة، وتوفير المساعدة التقنية وبرامج نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم اتباع نهج مرحلي للتنفيذ، مع مراعاة نقاط البداية المتنوعة فيما بين البلدان. وفيما يتعلق بالخطوات التالية، ينبغي تكليف الرئيس بوضع نص المسودة الأولى خلال فترة ما بين الدورتين على أساس الآراء المعرب عنها في الدورة الحالية. وينبغي إنشاء عملية رسمية فيما بين الدورات لمناقشة وسائل التنفيذ، والجوانب التقنية المتصلة بتدابير الرقابة، ومعايير المواد الكيميائية والبوليمرات والمنتجات البلاستيكية.

47- وكررت الممثلة المتحدثة باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية دعوتها إلى وضع صك طموح وفعال ومنصف يعتمد نهج دورة الحياة الكاملة لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية مرة واحدة وإلى الأبد. وينبغي أن ينص الصك أيضاً على وسائل تنفيذ جديدة وإضافية وكافية ويمكن التنبؤ بها، فضلاً عن انتقال عادل وأحكام دعم محددة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك أولوية الوصول، ولا سيما في المناطق التي تتأثر فيها تلك الدول بشكل غير متناسب. ولذلك من المهم أن تشمل التزامات الصك وتدابير تنفيذه الاعتراف الكامل بالظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن تكون الالتزامات المتعلقة بالمواد الكيميائية والبوليمرات والمنتجات البلاستيكية متناسبة مع مستوى الضرر المتكبد، وينبغي وضع تعاريف وعمليات واضحة لتحديد هذه المواد. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يراعي تصميم جميع الالتزامات والتدابير السياقات المحلية؛ وتوافر بدائل آمنة وسهلة المنال وفعالة ومجدية اقتصادياً وسليمة بيئياً ومستدامة؛ والتعاون والتنسيق مع الأطر أو الاتفاقيات القائمة ذات الصلة، فضلاً عن ضمان الوقت الكافي للانتقال. وينبغي أن يصف الصك أيضاً العمليات المناسبة للسماح باستخدام أفضل البيانات والعلوم والمعلومات المتاحة، والمعارف التقليدية، ومعارف الشعوب الأصلية ونظم المعارف المحلية، من أجل المساعدة في تجميع المرفقات، ووضع الجداول الزمنية والإجراءات التنظيمية اللازمة. وتطرقت الممثلة إلى سياق البيئة البحرية، فأشارت إلى أن تنظيم معدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو المهملة المحتوية على المواد البلاستيكية، والتي هي أحد أكبر مصادر القمامة البلاستيكية البحرية، ينبغي ألا يقتصر على قسم إدارة النفايات في الصك. ويتطلب إصلاح المواد البلاستيكية الموروثة في البيئة البحرية، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، اهتماماً خاصاً، نظراً لإلحاح المسألة، وينبغي أن يشمل التزامات ملزمة بمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية في الماضي والحاضر والمستقبل. وفيما يتعلق بوسائل تنفيذ الصك، أشارت الممثلة إلى أن المجالات ذات الأولوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية تشمل إدارة النفايات، وإعادة التدوير، والاستصلاح، والمساعدة التقنية، والحصول على التكنولوجيات، ومتطلبات الإبلاغ. وفي الختام، أشارت إلى أنه نظراً للآثار الصحية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية المدمرة للتلوث بالمواد البلاستيكية على النظم الإيكولوجية العالمية الحرجة، يلزم أن يشجع الصك على اتخاذ إجراءات قوية من جانب أصحاب المصلحة على جميع المستويات وعبر جميع القطاعات.

48- وأشار الممثل المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى أن المعارف العلمية أظهرت أن التلوث بالمواد البلاستيكية مسألة بيئية وصحية عالمية ملحة بشكل متزايد، وأشار إلى أن العمل البيئي المتعدد الأطراف أداة قوية لحماية البيئة العالمية. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن يشارك جميع المشاركين في المفاوضات بروح من التعاون البناء من أجل التوصل إلى اتفاق طموح يعالج جميع الأسباب والمصادر المحتملة للتلوث بالمواد البلاستيكية ويتضمن التزامات ملزمة قانوناً طوال دورة حياة المواد البلاستيكية بأكملها. ومن المهم أيضاً ملاحظة أن النقلة النوعية في إنتاج واستهلاك وإدارة المواد البلاستيكية والنفايات البلاستيكية جلبت معها أيضاً فوائد اقتصادية وفرصاً تجارية. وتطرق الممثل إلى نص المسودة الأولية، فقال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على استعداد لبدء العمل بشأن النص، رغم أن هذا النص لا يعكس جميع الآراء التي أعربوا عنها في الدورات السابقة، ويرون أن المناقشات في الدورة الحالية ستسمح لجميع الأعضاء بالتعرف على آراء الآخرين والعمل من أجل تقارب الآراء. وينبغي أن تشكل تلك المناقشات أساساً لمسودة أولى للنص يعدها الرئيس للدورة الرابعة للجنة. وينبغي أن تفضي المناقشات في الدورة الحالية أيضاً إلى وضع خارطة طريق واضحة للعمل التقني فيما بين الدورات، من أجل الاستفادة على أفضل وجه من الوقت المتاح وسد أي ثغرات متبقية.

49- وأشار الممثل المتحدث باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ إلى أنه من المتوقع أن تتضاعف الكمية الهائلة من المواد البلاستيكية التي ينتهي بها المطاف في المحيطات كل عام بحلول عام 2030 إذا لم يُتخذ أي إجراء. ومن الضروري عدم السماح باستمرار هذه الحالة، لأن المواد البلاستيكية في منطقة المحيط الهادئ تهدد الأمن الغذائي والصحة البشرية، وتقوض القطاعات الحيوية للاقتصاد، مثل السياحة ومصائد الأسماك، وتسبب عبئاً مالياً ضخماً، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة النفايات. وعلى الرغم من أن المواد البلاستيكية قد ساعدت على تحسين الحياة في جميع أنحاء العالم، فإنه لا يمكن استخدام ذلك كحجة لتقليل طموح الصك. وقد كان العالم

الحديث مدمناً على المواد البلاستيكية وقد حان الوقت للاعتراف بأن الإدمان يمثل مشكلة، ولتغيير العادات على مستوى العالم. ولذلك، يجب أن يتناول الصك دورة حياة المواد البلاستيكية بأكملها، مع اتخاذ تدابير تنطبق على المراحل الأولية والوسطى والنهائية، بما في ذلك المواد البلاستيكية القديمة، ويكفل ذلك أنه حتى أصغر دولة يمكنها المشاركة الكاملة في الالتزامات بموجب الصك والوفاء بها. وهناك حاجة إلى وسائل تنفيذ كافية، للدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص، لضمان إمكانية إحداث ثورة في الإنتاج والاستهلاك في جميع أنحاء العالم في مواجهة الأزمة الحالية للتلوث والنفايات.

50- وقال الممثل المتحدث باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية إن من المهم التذكير بأهمية المواد البلاستيكية في حياة الإنسان ومساهمتها في نمو التجارة والاقتصادات الدولية، وكذلك في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الالتزامات بموجب الصكوك الدولية الأخرى، بما في ذلك ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ويلزم أن تستند المفاوضات بشأن الصك إلى توافق الآراء من أجل تجنب أي سياسات يصعب تنفيذها أو قد تكون لها عواقب اقتصادية أو اجتماعية سلبية، بما في ذلك ما يتعلق بسلسلة الإمداد. ولذلك، فهناك حاجة إلى أن تكون المبادئ التي يستند إليها الصك واضحة وأن تراعي ظروف جميع البلدان وقدراتها وإمكانياتها. وينبغي أن يركز الصك على الإدارة السليمة للنفايات البلاستيكية وأن يكفل انتقالاً عادلاً يمكّن البلدان من الوصول إلى التكنولوجيات والابتكارات المناسبة، بما في ذلك تعزيز تصميم المواد البلاستيكية لجعلها أكثر قابلية لإعادة التدوير.

51- وقالت الممثلة المتحدثة باسم هيئة التنسيق المعنية بالبحار في شرق آسيا إن البلدان الأعضاء في تلك الهيئة ملتزمة بدعم صك دولي ملزم قانوناً وطموح وقابل للتنفيذ. وهناك حاجة إلى التعاون الإقليمي والعالمي لدفع الإجراءات العملية ضد التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من الآليات القائمة من قبيل اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها والعقد الإقليمية للشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، وبالتالي تبسيط الجهود والحد من الازدواجية. ويتعين أن يشجع الصك المبادرات العملية القطرية التي تراعي الظروف الوطنية المتنوعة. وينبغي أن يتناول الصك أيضاً جميع مصادر التلوث بالمواد البلاستيكية باعتماد نهج دورة حياة كاملة يشمل تصميم المنتجات والإدارة السليمة بيئياً للنفايات؛ والنظر في المواد البلاستيكية الموروثة والتدفقات العابرة للحدود، بما في ذلك ما يتعلق بمعدات الصيد المهجورة والمفقودة والمهملة؛ وكفاءة الموارد والاقتصاد الدائري، مع الاعتراف بالدور المهم للمواد البلاستيكية في المجتمع. وهناك حاجة إلى وجود تعاريف واضحة مستندة غلى العلم تتعلق بالتلوث بالمواد البلاستيكية والمواد البلاستيكية الدقيقة والدائرية والمواد المثيرة للقلق في المواد البلاستيكية، فضلاً عن فهم مشترك للبدائل والبدائل المستدامة حقاً والمجدية اقتصادياً. ومن النُهج التي يمكن اعتمادها نهج المسؤولية الموسعة للمنتجين، الذي ينبغي تصميمه خصيصاً على نحو يلائم الظروف الوطنية. وتطرقت الممثلة إلى تدابير التنفيذ، فأشارت إلى أنها ينبغي أن تكون شاملة ومستدامة ومؤثرة وعادلة، ودعت إلى إنشاء هيئة استشارية علمية. وينبغي أن تكون آلية إدارة الصك قوية ومبسطة، وأن تستند إلى الدروس المستفادة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى وأن تسمح باتخاذ إجراءات منسقة مع هذه الاتفاقات. وينبغي أن يتيح الصك أيضاً فترات انتقالية معقولة للسماح للصناعات والأسواق بالتكيف، وينبغي أن يستند إلى الجهود القائمة، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، وأن يسعى إلى تحقيق قدر أكبر من قابلية البيانات للمقارنة والشفافية، وهو ما سيمكّن بدوره البلدان من تحديد الإجراءات اللازمة ووضع تدابير ملائمة للغرض ومحددة السياق. ولذلك، فمن الأهمية بمكان تزويد البلدان النامية بالمساعدة المالية والتقنية الملائمة والكافية في الوقت المناسب في هذا الصدد.

52- وقال الممثل المتحدث باسم ائتلاف الطموح الكبير لإنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية إن نص المسودة الأولية يوفر أساساً جيداً للمشاركة في المفاوضات في الدورة الحالية. وكرر الدعوة إلى وضع أحكام ملزمة في المعاهدة لتقييد وخفض استهلاك وإنتاج البوليمرات البلاستيكية الأولية إلى مستويات مستدامة؛ وإزالة وتقييد المواد البلاستيكية غير الضرورية أو التي يمكن تجنبها أو التي تسبب مشاكل، وكذلك البوليمرات البلاستيكية والمكونات الكيميائية والمنتجات البلاستيكية ذات الاهتمام الخاص؛ وزيادة الدائرية الآمنة للمواد البلاستيكية في الاقتصاد، بالاسترشاد بالتسلسل الهرمي للنفايات؛ وإدارة النفايات البلاستيكية بطريقة آمنة وسليمة بيئياً، والقضاء على إطلاق

المواد البلاستيكية، بما في ذلك المواد البلاستيكية الدقيقة، في الهواء والماء والأرض. ويجب أن يحتوي الصك أيضاً على أحكام ملزمة للإبلاغ والشفافية عبر سلسلة قيمة المواد البلاستيكية، والسماح بتعبئة وسائل التنفيذ اللازمة لتنفيذ الإجراءات على أرض الواقع. وشجع الممثل جميع الأعضاء على المشاركة البناءة في الدورة الحالية، بهدف إحراز تقدم كبير بشأن نص المسودة، وطلب إلى الرئيس إعداد مسودة أولى، على أساس تلك المناقشات، للنظر فيها في الدورة الرابعة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الاضطلاع بالعمل التقني في فترة ما بين الدورات من أجل جمع أفضل العلوم والبيانات والمعارف المتاحة لكي تسترشد بها اللجنة في مناقشتها للمسودة الأولى والعمل على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية بحلول عام 2040.

53- وقال الممثل المتحدث باسم مجموعة من البلدان المتقاربة التفكير إن المجموعة لا تزال ملتزمة بإجراء حوار بناء ومنصف، مع مراعاة الحاجة إلى مشاركة واسعة من جميع البلدان والمناطق. وينبغي أن تركز المناقشات بشأن الصك في البداية على المسائل التي يمكن أن تحقق نتائج فورية وفعالة. ومن الأهمية بمكان أن يكون لأي مناقشة في أفرقة الاتصال في الدورة الحالية ولاية واضحة لإنتاج نسخة منقحة من نص المسودة الأولية الوارد في الوثيقة UNEP/PP/INC.3/4 تعكس جميع الآراء المعرب عنها على النحو المقدم، دون تغيير أو تفسير، من أجل ضمان شمولية العملية. وينبغي تقديم الوثيقة المنقحة إلى اللجنة لاستعراضها يوم الأربعاء، 15 تشرين الثاني/نوفمبر.

54- وأدلى ببيانات أيضاً ممثلو 64 عضواً بشأن البند 4 من جدول الأعمال يرد موجز لها أدناه، وكذلك ممثلو 20 مراقباً. ويمكن الاطلاع على للنصوص الكاملة للبيانات التي أدلى بها الأعضاء والمراقبون، عند تقديمها، على الموقع الشبكي للدورة.

55- وأعرب العديد من الممثلين الذين تحدثوا عن شكرهم للرئيس والأمانة على إعداد نص المسودة الأولية، وأعرب العديد منهم عن تقديرهم للتقرير التجميعي وللاجتماع التحضيري الذي عقد في 11 تشرين الثاني/نوفمبر. وأعرب العديد من الممثلين عن رأي مفاده أن نص المسودة الأولية، الذي قال العديد من الممثلين إنه يعكس مجموعة الآراء المعرب عنها في الدورات السابقة، كان أساساً جيداً للمناقشة في أفرقة الاتصال. وقال عدة ممثلين إن الآراء التي أُعرب عنها خلال الدورات السابقة لم تنعكس جميعها في الوثيقة، وهو ما أدى إلى اختلال التوازن في نص المسودة الأولية. وبناء على ذلك، طلب عدد من الممثلين إعداد مسودة أولية أكثر توازناً ودعوا إلى إدراج الصياغة الدقيقة التي يستخدمها الأعضاء بدلاً من تفسيرها، في حين اقترح أحد الممثلين استخدام نص المسودة الأولية، ما دامت أي إضافات أو حذف أو تعديلات يقترحها الأعضاء تُعامل على قدم المساواة مع ذلك النص. وأعرب أحد الممثلين عن اعتقاده القوي بأن نص المسودة الأولية قدم بالفعل حكماً مسبقاً على اتجاه المناقشة في أفرقة الاتصال، وبالتالي فهو أساس غير مناسب للمفاوضات. وعلاوة على ذلك، لاحظ عدد من الممثلين أن عناصر نص المسودة الأولية تتجاوز ولاية القرار 14/5، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارة، وهو أمر قالوا إنه غير مقبول.

56- وكان هناك اتفاق عام على ضرورة مواصلة المناقشة في أفرقة الاتصال. وقال عدد من الممثلين إن هذه المناقشة ينبغي أن تركز على استكمال القراءة الأولى لنص المسودة الأولية، واقترح آخرون أن تركز المناقشة الأولية على المجالات غير المثيرة للجدل في نص المسودة الأولية، وحثوا على استخدام الصياغة المتفق عليها من قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة ومجالس إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء. وقال عدد من الممثلين إنه ينبغي وضع تعريف للمصطلحات التقنية التي ستستخدم في الصك قبل المضي قدماً في المناقشات. وعلاوة على ذلك، شدد العديد من الممثلين على أهمية التذكير بأن المفاوضات ينبغي أن تكون قطرية التوجه وأن تستند دائماً إلى توافق الآراء، لا سيما وأن من الأهمية بمكان أن يكون الصك المقبل شاملاً بطبيعته.

57- وشدد العديد من الممثلين على الحاجة الملحة إلى معالجة التأثيرات السلبية للتلوث بالمواد البلاستيكية على صحة الإنسان والبيئة، وقدم بعضهم تفاصيل عن الإجراءات الوطنية السابقة والحالية للتصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية. وسلط عدة ممثلين الضوء على الحاجة إلى صك قوي يكون شاملاً ومحدداً وقابلاً للقياس ومحدد الإطار الزمني، مع الطموح إلى القضاء على التلوث الإضافي بالمواد البلاستيكية بحلول عام 2040. وأعرب الكثيرون

عن رأي مفاده أنه من الأهمية بمكان اعتماد نهج لدورة الحياة الكاملة وتعزيز الاقتصاد الدائري فيما يتعلق بالمواد البلاستيكية. وشدد عدة ممثلين على أهمية التركيز على الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمواد البلاستيكية، بما في ذلك أنشطة البحث والتطوير ذات الصلة. وحدد العديد من الممثلين الإدارة السليمة للنفايات، بما في ذلك منع تسرب المواد البلاستيكية إلى البيئة، باعتبارها القضية الرئيسية التي ينبغي أن يعالجها الصك.

58- وفيما يتعلق بالمواد البلاستيكية عموماً، أشار عدة ممثلين إلى أن المواد البلاستيكية تؤدي دوراً أساسياً في الحياة اليومية الحديثة وقالوا إنه لا بد من ملاحظة أن الصك مرتبط بوجه خاص بالتلوث بالمواد البلاستيكية. ولذلك، كان من الأهمية بمكان التمييز بين أنواع المواد البلاستيكية وتحديد الأنواع الدقيقة من المواد والمنتجات البلاستيكية التي ربما تكون قد ساهمت في التلوث بالمواد البلاستيكية. وفي هذا الصدد، أشار العديد من الممثلين أيضاً إلى مبدأ ريو بشأن الحق السيادي للبلدان في استغلال مواردها الطبيعية وفقاً لسياساتها البيئية والإنمائية، وإلى ضرورة ألا تشكل تدابير السياسة التجارية للأغراض البيئية وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو تقييداً مقنعاً للتجارة الدولية، على وجه الخصوص فيما يتعلق بالبوليمرات البلاستيكية الأولية. وقالوا إن أي دعوات إلى فرض قيود على إنتاج البوليمرات الأولية قد تكون لها آثار اقتصادية غير مقصودة وواسعة النطاق، بما في ذلك على سلسلة الإمداد. ومع ذلك، شدد عدد من الممثلين الآخرين على الحاجة الملحة إلى خفض إنتاج البوليمرات الأولية، داعين إلى الحد الطموح والمحدد زمنياً من البوليمرات والمنتجات البلاستيكية التي تنطوي على مشاكل والتي يمكن تجنبها، وأبرز العديد من الممثلين الآخرين أهمية أن تُدرج في الصك وسائل تحديد المواد الكيميائية المثيرة للقلق، بما في ذلك البوليمرات، وتعقبها والقضاء عليها، بما في ذلك من خلال وضع قائمة بالمواد الكيميائية التي تنطوي على مشاكل.

59- وفيما يتعلق بالمبادئ التي ينبغي أن يستند إليها الصك، شدد معظم الممثلين الذين تحدثوا على أهمية مبدأ ريو المتعلق بالمسؤوليات المشتركة، والمتباينة في نفس الوقت، وأشار كثيرون أيضاً إلى مبادئ ريو الأخرى، بما في ذلك مبدأ تغريم الملوث والمبادئ التحوطية. وتحدث العديد من الممثلين عن الحاجة إلى انتقال عادل؛ واتباع نهج عادل ومنصف وشامل؛ واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان؛ والشفافية والمساءلة؛ وإدماج المعارف التقليدية والمعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية؛ والقضاء على الفقر؛ وتطبيق مسؤولية المنتِج الممتدة؛ وتشجيع إعادة استخدام المواد والمنتجات البلاستيكية وإعادة تدويرها وإصلاحها.

60- وكان هناك اتفاق عام على أن الصك ينبغي أن يكمل عمل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك الاتفاقات الإقليمية، لا أن يكون تكراراً له، وأن من الأهمية بمكان التعاون والتنسيق مع الاتفاقيات والأطر الدولية ذات الصلة بالمواد الكيميائية ومع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ورأى عدد من الممثلين أيضاً أن من المهم ضمان أن يتماشى الصك مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وقال أحدهم إنه ينبغي أن يكون متفقاً مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

61- وشدد العديد من الممثلين على ضرورة أن يعتمد الصك نهجاً قائماً على العلم ويستند إلى البيانات ويستخدم أفضل العلوم المتاحة، ودعا عدد منهم أيضاً إلى إنشاء هيئة علمية قالوا إنها قد تكون أيضاً في شكل هيئة معنية بالسياسات العلمية أو هيئة علمية – اجتماعية – اقتصادية.

62- وفيما يتعلق بالتنفيذ، أشار بعض الممثلين إلى أهمية الأهداف العالمية والوطنية الملزمة، بالاقتران مع التدابير الطوعية. وأشار العديد من الممثلين إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة، والمتباينة في نفس الوقت، وأعربوا عن تأييدهم القوي لوضع خطط عمل وطنية، تمكن البلدان من تكييف التزاماتها وفقاً للاحتياجات والأولويات والقدرات المحددة لبلدانهم. وأعرب عدد من الممثلين أيضاً عن رأي مفاده أن تنفيذ الصك ينبغي ألا يكون عبئاً مفرطاً على البلدان، وهو ما يجعل التنفيذ قابلاً للتحقيق، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومع ذلك، قال أحد الممثلين إن من الضروري أن تشير الصياغة الواردة في فرع نص المسودة الذي يشير إلى التلوث القائم بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، إلى التدابير الإلزامية بدلاً من التدابير الطوعية، مردداً رأي العديد من الممثلين بأن معالجة التلوث بالمواد البلاستيكية في البيئة البحرية تكتسي أهمية قصوى. وشدد العديد من الممثلين

على الحاجة إلى التنسيق مع مجموعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وأشار أحد الممثلين إلى أهمية التعاون وإرساء شراكات بين القطاعين العام والخاص على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ الصك في المستقبل.

63- وشدد العديد من الممثلين على أهمية إنشاء آليات فعالة في المجتمع لتعزيز دائرية المواد البلاستيكية ومنع تسربها إلى البيئة. ودعا أحد الممثلين إلى وضع مرفق للصك يحدد التدابير الفعالة، الطوعية والإلزامية على السواء، التي يتعين اتخاذها في المراحل الأولى والوسطى والنهائية، وأشار إلى الحاجة إلى سياسات وطنية متكاملة وشاملة. ودعا عدة ممثلين إلى إيجاد بدائل للمواد والمنتجات البلاستيكية يسهل الوصول إليها وبأسعار معقولة وصديقة للبيئة، وألقى بعض الممثلين الضوء على أهمية استثمارات الحكومة والقطاع الخاص تحقيقاً لهذه الغاية.

64- ودعا العديد من الممثلين إلى تقديم الدعم الكافي إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا في ظل ظروف متفق عليها بصورة متبادلة والمساعدة التقنية. وشدد عدة ممثلين على الحاجة إلى موارد مالية يمكن الوصول إليها وكافية ويمكن التنبؤ بها ومستدامة، وشدد أحدهم على أهمية توفير دعم تنفيذي مركز وفعال من حيث التكلفة لمن هم في أمس الحاجة إليه. وألقى عدة ممثلين الضوء على الإدارة المستدامة للنفايات باعتبارها مجالاً رئيسياً تحتاج فيه البلدان النامية إلى المساعدة. واسترعى عدد من الممثلين الانتباه أيضاً إلى الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي قالوا إنها ينبغي أن تنعكس في أحكام الصك نفسه، وللدول الأرخبيلية والدول ذات السواحل الممتدة. وقد استرعى عدة ممثلين الانتباه أيضاً إلى الطابع العابر للحدود للتلوث بالمواد البلاستيكية والحاجة إلى النظر بوجه خاص في ظروف البلدان الواقعة أسفل مجرى النهر، وأشار أحد الممثلين إلى أن بلده قدم ورقة غير رسمية لكي تنظر فيها اللجنة بشأن الاهتمام الخاص الذي تحتاجه البلدان المتخلفة في المراحل النهائية من أجل إدارة الحمل التراكمي للمواد البلاستيكية وحماية البيئة البحرية المجاورة. وشدد عدة ممثلين أيضاً على أولوية النظر في احتياجات الفئات الضعيفة على وجه الخصوص، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات الساحلية وجامعو النفايات.

65- وفيما يتعلق بالتمويل، أعرب بعض الممثلين عن رأي مفاده أن الآلية المالية للصك ينبغي أن تستند حصراً إلى صندوق جديد مكرس متعدد الأطراف، بينما دعا آخرون أيضاً إلى استخدام الآليات المالية القائمة، مثل مرفق البيئة العالمية. ولكن قال آخرون إنه يمكن تعبئة الدعم المالي من مجموعة من المصادر، بما في ذلك القطاع الخاص. وقال بعض الممثلين إنه ينبغي استخدام الآليات المالية القائمة، وأشار أحد الممثلين إلى أن هذا النهج من شأنه أن يتجنب الانتظار لعدة سنوات ريثما يتم إنشاء صندوق جديد، وشدد ممثل آخر على أن الحصول على التمويل ينبغي أن ينطوي على أقل قدر ممكن من البيروقراطية.

66- وأعرب عدة ممثلين عن تأييدهم لاستضافة أمانة الصك الجديد في نيروبي.

67- وفيما يتعلق بالعمل فيما بين الدورات، دعا بعض الممثلين إلى التركيز على العمل التقني، بما في ذلك بشأن المبادئ؛ وتعريف المصطلحات الرئيسية؛ ووسائل التنفيذ، بما في ذلك الآلية المالية؛ ومرفقات الصك. وقالت إحدى الممثلات إن بلدها لا يمكنه دعم أي عمل فيما بين الدورات بشأن المسائل التقنية لا يصاحبه عمل بين الدورات بشأن التمويل، وشددت ممثلة أخرى على أهمية القيام بالعمل بطريقة شاملة، بتمثيل جغرافي وجنساني منصف. ودعا أحد الممثلين إلى وضع ولايات وجداول زمنية واضحة للعمل، بينما اقترح ممثل آخر إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية. وأيد عدة ممثلين منح الرئيس ولاية لإعداد مسودة أولى للنص، على أساس المناقشة التي جرت في الدورة الحالية، لتكي نظر فيه اللجنة في دورتها الرابعة.

باء- إنشاء أفرقة الاتصال وعملها

68- في وقت لاحق، قررت لجنة التفاوض الحكومية الدولية إنشاء فريقي اتصال من أجل تحديد مجالات توافق الآراء وتضييق نطاق الخيارات المحتملة، مع استخدام النص الوارد في مرفق الوثيقة UNEP/PP/INC.3/4 مرجعاً توجيهياً لعملهما. وتمثلت ولاية فريق الاتصال الأول، الذي اشترك في تيسيره أكسل بورشمان (ألمانيا) وغوين سيسيور (بالاو)، في التركيز على العناصر الواردة في الجزء الأول المتعلق بالهدف (الأهداف)؛ وفي الجزء الثاني من مرفق الوثيقة UNEP/PP/INC.3/4. بينما تمثلت ولاية فريق الاتصال الثاني، الذي اشتركت في تيسيره كيت لينش (أستراليا) وأوليفر بواشي (غانا)، في التركيز على العناصر الواردة في الجزأين الثالث والرابع من مرفق الوثيقة UNEP/PP/INC.3/4. وعقب المناقشات التي جرت في فريقي الاتصال، كان على الميسرين المشاركين إعداد موجز الميسرين المشاركين بشأن المناقشات لتقديمه إلى اللجنة.

69- وقررت اللجنة أيضاً إنشاء فريق اتصال ثالث. وتمثلت ولاية فريق الاتصال الثالث، الذي اشتركت في تيسيره مارين كوليجنون (فرنسا) وداني راهديانسياه (إندونيسيا)، في النظر في العناصر التي تناولها التقرير التجميعي والمدخلات المقدمة من الأعضاء للعناصر المؤقتة في المسودة الأولية، مع التركيز على العناصر التي لم تُناقش في الدورة الثانية للجنة، مع مراعاة المناقشات التي جرت في الاجتماع التحضيري الذي عقد قبل الدورة الحالية والعمل المضطلع به فيما بين الدورات؛ والنظر في الاحتياجات والجداول الزمنية المحددة للعمل ذي الصلة فيما بين الدورات، إن وجد، بشأن المسائل الموضوعية التي تُناقش في فريق الاتصال الثالث؛ وإعداد توصيات بشأن العمل المحتمل فيما بين الدورات وطرائقه فيما يتعلق بالقضايا المحددة في أفرقة الاتصال الأول والثاني والثالث، استناداً إلى العمل ذي الصلة في أفرقة الاتصال هذه. وعقب المناقشات التي جرت في فريق الاتصال، كان على الميسرين المشاركين إعداد موجز الميسرين المشاركين بشأن المناقشات لتقديمه إلى اللجنة.

70- واقترح الرئيس أيضاً أن يقدّم الميسّران المشاركان لكل فريق اتصال تقريراً إلى اللجنة عن التقدم المحرز في عمل ذلك الفريق.

71- وأعربت إحدى الممثلات عن رغبتها في المشاركة في مناقشة بنّاءة بشأن العناصر الواردة في التقرير التجميعي، على الرغم من أن التقرير لم يتح إلا قبل افتتاح الدورة الحالية بأسبوعين. وبناء على ذلك، كانت المشاورات الداخلية جارية ولزم الانتهاء منها قبل أن يتمكن وفدها من عرض موقفه. وألقى ممثل آخر الضوء على دور بلدان المصب بوصفها الجهات الفاعلة الرئيسية في منع القمامة البحرية، مشيراً إلى أنه ينبغي بالتالي إيلاؤها اهتماماً خاصاً في المناقشة التي تجري في فريق الاتصال الثالث، بغية ضمان الإدارة السليمة للنفايات، والانتقال العادل وحل مسألة المواد البلاستيكية الموروثة، من بين أهداف أخرى.

72- وأعرب عدة ممثلين عن قلقهم إزاء اقتراح مناقشة التعاريف في فريق الاتصال الثالث، بالنظر إلى أن المناقشات ستجري في وقت واحد في فريقي الاتصال الأول والثاني، وطلبوا توضيحاً بشأن كيفية ضمان وجود روابط فعالة بين أفرقة الاتصال. وفي هذا الصدد، أثار العديد من الممثلين أيضاً شواغل فيما يتعلق بتحديد مواعيد اجتماعات أفرقة الاتصال، واقترحوا تأجيل اجتماعات فريق الاتصال الثالث إلى ما بعد عقد اجتماعي فريقي الاتصال الأول والثاني. وطلب أحد الممثلين أيضاً توضيحاً بشأن كيفية انعكاس نتائج فريق الاتصال الثالث في المسودة الأولية، نظراً لتمييزه عن فريقي الاتصال الآخرين.

73- وقال بعض الممثلين، بمن فيهم ممثل تحدث باسم مجموعة من البلدان، إن الجدول الزمني المقترح يستوعب الشواغل التي أعربت عنها بعض الوفود، فهو يضمن مثلاً النظر في العناصر التي كانت مفقودة في المسودة الأولية في مرحلة سابقة من الاجتماع. وأشار آخر إلى أنه سيكون من المناسب النظر في التعاريف في فريق الاتصال الثالث، نظراً لروابطه القوية مع النطاق، الذي يقع أيضاً ضمن ولاية فريق الاتصال هذا.

74- وقال الرئيس إنه نظراً لوجود جوانب ترابط بين ولايات أفرقة الاتصال الثلاثة، سيكفل الميسرون المشاركون في أفرقة الاتصال الثلاثة التنسيق بشكل وثيق بشأن التقدم المحرز المتصل بالعناصر المترابطة ووضع استراتيجيات لمعالجة التداخلات المحتملة والتشاور، عند الضرورة، بشأن بعض جوانب الترابط المحددة.

75- ودعا الرئيس الأعضاء الذين لديهم مقترحات نصوص إلى أن يقدموها خطياً إلى الأمانة في موعد أقصاه الساعة 10:00 من صباح يوم الخميس 16 تشرين الثاني/نوفمبر.

76- وبعد ذلك، استمعت اللجنة إلى تقارير بشأن التقدم المحرز في المناقشات في أفرقة الاتصال الثلاثة قدّمها ميسّروها المشاركون. وعقب التقرير الذي قدمه ميسّر فريق الاتصال الثاني، طلب أحد الممثلين وبتأييد من آخرين أن يُذكَر في تقرير فريق الاتصال الثاني أن بعض الأعضاء قد أعربوا عن تفضيلهم إنشاء آلية مالية جديدة من أجل تقديم دعم كامل للصك الجديد. ولكن أحد الممثلين ذكر أنه يفضّل استخدام آلية مالية قائمة، من أجل تيسير العملية وتسريعها، بينما أعربت ممثلة أخرى عن تفضيلها إنشاء آلية مالية جديدة ضمن مؤسسة مالية قائمة.

77- وبعد المزيد من العمل في أفرقة الاتصال، قدم الميسرون المشاركون للأفرقة الثلاثة تقارير مستكملة عن مناقشات تلك الأفرقة.

78- وفيما يتعلق بفريق الاتصال الأول، قال أحد الممثلين إنه ينبغي تبسيط النص بشكل مناسب لاحترام مبدأ سيادة البلدان، وأنه ينبغي زيادة التركيز على تقديم الدعم للبلدان النامية من جانب البلدان المتقدمة، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق انتقال عادل. وأشار ممثل آخر إلى أن هناك نصا واحدا مفقودا تحت الفرع 5 ويجب إدراجه قبل اختتام الدورة.

79- وفيما يتعلق بفريق الاتصال الثاني، أبرز أحد الممثلين الحاجة إلى أن يشير التقرير بوضوح إلى مصادر الدعم لبناء القدرات المالية والتقنية في البلدان النامية، مع توجيه الانتباه إلى الدور التعزيزي للأموال العامة في معالجة النفايات البلاستيكية. وقال ممثل آخر، متحدثا باسم مجموعة من البلدان، إنه لا ينبغي إعادة فتح مناقشات فريق الاتصال الثاني، حيث يمكن إرسال أي مقترحات نصية إضافية إلى الأمانة ودمجها في نص الوثيقة الختامية النهائي، دون تعطيل النص الحالي. ومع ذلك، قالوا أيضا إنهم لن يعارضوا أي قرار يتخذه فريق الاتصال الثاني للتحقق من صحة نص الوثيقة الختامية النهائي. وأقر ممثل آخر، متحدثا أيضا باسم مجموعة من البلدان، بأنه على الرغم من اكتمال جميع الأعمال الموضوعية في فريق الاتصال الثاني، فإن استمرار عملية التحقق من صحة النص سيكون مفيدا للغاية، مما يمكن الأعضاء من المصادقة على المسودة الأولية المنقح.

80- وانتقل أحد الممثلين إلى فريق الاتصال الثالث، فقال إن الجزء من المناقشة بشأن الإعفاءات في إطار النطاق المؤقت لم ينعكس في تقرير الميسرين المشاركين، وكذلك الحال فيما يخص المقترحات المتعلقة بعمليات الدمج في المادتين الأوليين. وفيما يتعلق بخيارات الدمج، أشارت إحدى الممثلات إلى ضرورة تكرار مسألة واحدة في فقرة ثانية توخيا للاتساق، مشيرة إلى أنها سترسل الاقتراح إلى الأمانة. ولفت العديد من الممثلين الانتباه إلى أن تقارير أفرقة الاتصال المتاحة على الإنترنت ليست مستكملة، وأن بعض المدخلات كانت مفقودة. وطلب أحد الممثلين توضيحا لسبل المضي قدما في المناقشات في فريق الاتصال الثالث وسلط ممثل آخر الضوء على الحاجة العامة إلى التركيز على أرضية مشتركة بدلا من المجالات المتنازع عليها، للتمكين من اختتام المناقشات بطريقة إيجابية.

81- واحتاج فريق الاتصال الثاني إلى وقت إضافي لاستكمال عمله، وطلب من فريق الاتصال الثالث معالجة حالة النسخة النهائية المنقحة من المسودة الأولية بمجرد انتهاء عمل فريق الاتصال الثاني.

82- بعد ذلك، استمعت اللجنة إلى تقارير أخرى من الميسرين المشاركين لفريقي الاتصال الثاني والثالث. وقد أكمل فريق الاتصال الثاني العمل المنوط به، وتناول فريق الاتصال الثالث حالة النسخة النهائية المنقحة من المسودة الأولية. وواصل فريق الاتصال الثالث أيضا النظر في العمل فيما بين الدورات ولكنه لم يتوصل إلى اتفاق فيما

يتعلق باقتراح توصيات لهذا العمل. وقد صادق الأعضاء على النصوص المدمجة التي أعدها الميسران المشاركان لفريقي الاتصال الأول والثاني على أساس تجميع التقارير المقدمة أثناء الدورة والبيانات التي أدلى بها الأعضاء بشأن نص المسودة الأولية خلال الدورة الثالثة، مما جعل النصين وثيقتين ختاميتين لفريقي الاتصال هذين.

83- ويرد في المرفق الأول بهذا التقرير ملخص مناقشات فريق الاتصال الأول التي أعدها الميسران المشاركان للفريق، في حين ترد ملخصات مناقشات فريقي الاتصال الثاني والثالث التي أعدها الميسرون المشاركون لهذين الفريقين في المرفقين الثاني والثالث على التوالي. واستُنسخت المرفقات دون تحرير رسمي.

84- وأحاطت اللجنة علما بالتقارير التي قدمها الميسرون المشاركون لأفرقة الاتصال الثلاثة وبالنصوص المدمجة التي قدمها فريقا الاتصال الأول والثاني، والوثيقة الختامية لفريق الاتصال الثالث. علاوةً على ذلك، طلبت اللجنة إلى الأمانة تجميع النصوص المدمجة من فريقي الاتصال الأول والثاني مع الوثيقة الختامية لفريق الاتصال الثالث في مشروع نص منقح واحد، وفقا لمخطط نص المسودة الأولية. كما طلبت اللجنة من الأمانة توحيد شكل الوثيقة، وتصحيح أي أخطاء مطبعية واضحة في الوثيقة، دون إجراء أي تغييرات جوهرية على محتوياتها، وإتاحة النص باللغة الإنكليزية على الموقع الإلكتروني للجنة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. واتفقت اللجنة على أن يكون مشروع النص المنقح بمثابة نقطة انطلاق وأساس للمفاوضات بشأن النص في الدورة الرابعة، دون المساس بحق أي عضو في اقتراح إضافات أو حذف أو تعديلات على نص الصك الجديد خلال تلك الدورة.

سادساً- مسائل أخرى

85- لم تُثر أي مسائل أخرى.

سابعاً- اعتماد التقرير

86- اعتمدت لجنة التفاوض الحكومية الدولية التقرير على أساس المسودة التي عُممت على أن يُعهد بوضع التقرير في صيغته النهائية إلى المقررة، بالعمل مع الأمانة.

ثامناً- اختتام الدورة

87- طلب عدد من الممثلين استئناف النظر في البند 4 من جدول الأعمال المتعلق بإعداد صك دولي ملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية، حيث كان الأعضاء على وشك التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ولاية العمل فيما بين الدورات. غير أن عدة ممثلين اعترضوا على استئناف المناقشات، وأشار أحد الممثلين إلى أنه نظرا لأن الترجمة الشفوية لم تعد متاحة في الجلسة الحالية، فإن أي مناقشة في الجلسة العامة بشأن هذه المسألة ستكون خرقا للمادة 51 من مشروع النظام الداخلي الذي يطبق على عمل اللجنة على أساس مؤقت. وفي ضوء الاعتراضات المثارة، لم يعيد الرئيس فتح باب النظر في البند 4 من جدول الأعمال.

88- وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن اختتام الدورة في الساعة 11:00 مساء يوم الأحد الموافق 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

المرفق الأول*

فريق الاتصال الأول: ملخص الميسرين المشاركين للمناقشات[1]

1- شارك في تيسير عمل فريق الاتصال هذا السيدة غوين سيسيور من بالاو والسيد أكسل بورشمان من ألمانيا واستعرض الفريق الجزء الأول (النص المتعلق بالهدف) والجزء الثاني من مرفق المسودة الأولية (الوثيقة 4/3)، وكُلف بالنظر في:

(أ) المسودة الأولية والمدخلات المقدمة من الأعضاء ليتم دمجها في نسخة منقحة من المسودة الأولية؛

(ب) مدخلات بشأن العمل المحتمل ذي الصلة فيما بين الدورات، إن وجد (تُقدَّم إلى الجلسة العامة يوم الخميس ويبلغ بها فريق الاتصال الثالث لمزيد من التفصيل).

2- واجتمع الفريق في 10 جلسات في الفترة من 14 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر، وبدأ بمداخلات بشأن الهدف في إطار الجزء الأول والعناصر الـ 13 في إطار الجزء الثاني من المسودة الأولية. وركزت المداخلات على المفاهيم وتفضيلات الخيارات ومقترحات النصوص الجديدة.

3- ودعيت الوفود إلى إرسال تقارير خطية إلى الأمانة لتجميعها، ومن ثم جمعت الأمانة التقارير الخطية، ونشرت تجميع نص المسودة الأوّلية المنقح على دفعات. وجرى تضمين مقترحات الأعضاء وإدراجها كخيارات بديلة، وكفقرات إضافية وكمقترحات لعدم وجود نصوص.

4- واختتمت الجولة الأولى من المناقشات يوم الخميس 16 تشرين الثاني/نوفمبر في الساعة 10:00 مساء. وبدأت الجولة الثانية من المناقشات من الساعة 11:00 صباحا يوم الجمعة 17 تشرين الثاني/نوفمبر، باستعراض النص التجميعي الذي جرى تحميله على دفعات. ثم دعي الأعضاء إلى استعراض النص المجمع والتحقق من صحته ولفت انتباه الميسرين المشاركين والأمانة إلى أي مقترحات نصية ناقصة أو أي مقترحات نصية مضمنة بشكل غير صحيح.

5- وفي غضون ذلك، أعد الميسران المشاركان عمليات دمج محتملة لمقترحات الأعضاء استعرضها الفريق يومي الجمعة 17 تشرين الثاني/نوفمبر و18 تشرين الثاني/نوفمبر، باستثناء عمليات الدمج المحتملة لمقترحات الأعضاء بشأن الجزء الثاني-11 الذي جرى تحميله في صباح يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر، ودعي الأعضاء إلى إرسال تعليقاتهم إلى الأمانة باستخدام خاصية تتبع التغييرات.

6- وترفع الوثيقة (الوثائق) الختامية لفريق الاتصال الأول على الموقع الشبكي للدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية تحت فريق الاتصال الأول، الوثائق الصادرة أثناء الدورة. وتشمل هذه الوثائق الختامية التجميع الكامل للنص المنقح للمسودة الأولية من جانب الميسرين المشاركين (النسخة الصادرة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر)، والتجميع الكامل المستكمل للنص المنقح للمسودة الأولية من جانب الميسرين المشاركين (النسخة الصادرة في 19 تشرين الثاني/نوفمبر)، وتجميع النص المنقح للمسودة الأولية من جانب الميسرين المشاركين بعد الجولة الأولى من المناقشات الذي جرى تحميله بعد الجولة الثانية من المناقشات، وعمليات الدمج المحتملة لمقترحات الأعضاء.

7- وبشكل عام، أجرى الأعضاء مناقشات ثرية وبناءة. وأُعرب عن آراء متباينة بشأن الخيارات المختلفة للمسودة الأولية، وأضيفت في بعض العناصر مقترحات جديدة، بما في ذلك خيارات فارغة.

---

* استنسخ هذا المرفق بدون تحرير رسمي.

(1) يمكن الاطلاع على الوثائق الختامية لأفرقة الاتصال على الروابط التالية: https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/44086/CG1MergersCompilation.docx?sequence=1&isAllowed=y و https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/44087/CG2MergersCompilation.docx و https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/44084/CG3Outcome.docx?sequence=1&isAllowed=y.

ملخص الميسرين المشاركين للمناقشة

أولاً- الجزء الأول، الهدف

8- كانت هناك آراء متقاربة مفادها أن الهدف ينبغي أن يشمل القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية، وحماية صحة البشر والبيئة، بما في ذلك في البيئة البحرية، من التلوث بالمواد البلاستيكية. وأُعرب عن آراء مختلفة بشأن ما إذا كان ينبغي التركيز في المقام الأول على القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية أو على حماية صحة الإنسان والبيئة، بما في ذلك البيئة البحرية.

9- وشدد كثيرون على ضرورة أن يشمل الصك الدورة الكاملة للمواد البلاستيكية بينما رأى آخرون أنه من الأفضل وضعها في فرع النطاق. وأيد عدد من الأعضاء إضافة التنمية المستدامة في الهدف.

10- وأشير إلى الانتقال العادل وإدراج جميع مصادر التلوث. وأشار كثيرون إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 كأساس، وأبرز البعض الحاجة إلى الاتساق مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى.

11- وكان هناك بعض الاتفاق على أن الهدف ينبغي أن يكون واسع النطاق، مع تأكيد البعض على ضرورة أن يكون موجزا وقصيرا وبناء.

12- وأعرب عدد قليل من الأعضاء عن تأييدهم للهدف المحدد زمنيا، بينما أعرب آخرون عن ترددهم تجاه هذا الاقتراح. واقترح بعض الأعضاء أنه يمكن تناول الأهداف في أفرع أخرى من الصك، وذكر أحد الأعضاء أنه لا يمكن النظر في الأهداف المحددة زمنيا إلا إذا استندت إلى أفضل العلوم المتاحة.

13- وأيد عدد من الأعضاء خيار إدارة كل من استخدام المواد البلاستيكية والنفايات البلاستيكية، مع المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. وشدد عدد قليل من الأعضاء على أن تركيز الصك ينبغي أن ينصب على التلوث بالمواد البلاستيكية وإدارة النفايات، في حين اعتبر بعض الأعضاء أن ذلك ليس هدفا بل وسيلة.

14- وشملت النقاط الأخرى التي أثيرت الأخذ في الاعتبار جميع العمال في دورة المواد البلاستيكية، والدعم التقني وخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدراج الإشارة إلى النظم المائية الأخرى مثل الأنهار العابرة للحدود، والتعاريف.

15- وقدمت بضعة وفود اقتراحات بشأن الترجمة الإسبانية.

ثانياً- الجزء الثاني

ألف- البوليمرات البلاستيكية الأولية

16- أيد العديد من الأعضاء أن تُدرج في الصك الجديد أحكام لمنع وتخفيف الآثار الضارة المحتملة على صحة البشر أو البيئة من إنتاج البوليمرات البلاستيكية الأولية، في حين اعترضت مجموعة من الأعضاء على إدراج هذا العنصر واقترحت خيارا فارغا لهذا العنصر.

17- ولم يوافق عدد قليل من الأعضاء على إدراج البوليمرات أو البوليمرات الأولية في الصك. وشملت الآراء الأخرى التي قُدمت التركيز على البوليمرات البلاستيكية الأولية التي تهم صحة الإنسان والبيئة، أو البوليمرات الإشكالية والتي يمكن تجنبها غير المناسبة لاقتصاد دائري آمن. وكانت هناك آراء متباينة بشأن ما إذا كان ينبغي إدراج تدابير قائمة على السوق أو حوافز ضريبية. وشملت الآراء الأخرى الحاجة إلى مراعاة الظروف الوطنية للبلدان النامية، والظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والآثار الاجتماعية – الاقتصادية والثقافية للتدابير، فضلا عن التدابير القائمة على العلم وعلى توافر البدائل أو المواد البديلة الملائمة. وأعرب عن آراء متباينة بشأن النظر في المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة. كذلك أعرب عن آراء مختلفة بشأن مضمون المرفق وحالته.

باء- المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق

18- أعرب عن آراء متباينة. ففي حين كان هناك تأييد واسع النطاق للتدابير المتعلقة باستخدام المواد الكيميائية، ومجموعات المواد الكيميائية، اعترضت مجموعة من الأعضاء على إدراج هذا العنصر في الصك المقبل وطلبت إضافة خيار فارغ.

19- وحذر عدد من الأعضاء من الازدواجية مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى. وأشار بعض الأعضاء أيضا إلى أن المواد الكيميائية والبوليمر مفهومان مختلفان.

20- وأعرب عن آراء مختلفة بشأن المعلومات المنسقة عالميا. كذلك أعرب عن آراء مختلفة بشأن المرفقات.

21- وأعرب عن التأييد للحاجة إلى نهج قائمة على العلم وقائمة على المخاطر والأخطار وإلى دورانية مأمونة وغير سامة. وحذر البعض من الحواجز التقنية التي يمكن أن تعطل التجارة.

22- وتم التأكيد على توافر البدائل، ومعارف الشعوب الأصلية، والقدرات المحدودة للدول الصغيرة. كذلك أولي اهتمام بالفئات الضعيفة بما في ذلك ملتقطي النفايات والنساء والشباب الأكثر عرضة للخطر.

23- واقترح إنشاء هيئة فرعية لمعالجة تعديل قائمة المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق مع مرور الوقت.

24- واقترحت مجموعة من الأعضاء دمج العناصر 2 و3 و4 بهدف اقتراح تدابير تتكيف مع مستوى المخاطر مع السماح بالمرونة.

جيم- المنتجات البلاستيكية الإشكالية والتي يمكن تجنبها، بما في ذلك المنتجات البلاستيكية القصيرة العمر الأحادية الاستخدام والجسيمات البلاستيكية الدقيقة المضافة عمدا

25- أُعرب عن آراء مختلفة بشأن خيارات المسودة الأولية. وأعربت مجموعة من الأعضاء عن تأييدها لخيار الإلغاء.

26- وشدد بعض الأعضاء على الحاجة إلى استثناءات للاستخدامات الضرورية، ولا سيما من القطاع الطبي أو الغذائي. وحذرت بعض البلدان من الآثار السلبية المحتملة للتدابير على الفئات الضعيفة من السكان والعمال، بمن فيهم جامعو النفايات، ولا سيما في البلدان النامية.

27- وطلب بعض الأعضاء صياغة بشأن وسائل التنفيذ، ووضع قائمة بالمعايير أو قائمة المنتجات، مثل مرشحات السجائر، والبدائل، والنهج القائم على العلم، والمعارف التقليدية، ومراعاة صحة الإنسان والبيئة، والتوافر التكنولوجي، والجدوى وإمكانية الوصول، والحاجة إلى تجنب البدائل أو المواد البديلة الضارة. وسلط البعض الضوء على النظر في الظروف الوطنية.

28- وكان هناك تأييد عام لمعالجة الجسيمات البلاستيكية الدقيقة، حيث أشار البعض إلى الحاجة إلى مزيد من العمل على تعريفها.

دال- الإعفاءات المتاحة للطرف عند الطلب

29- أعرب بعض الأعضاء عن استعدادهم لمواصلة مناقشة هذا العنصر، وشدد آخرون على ضرورة انتظار النتائج المتعلقة بالمناقشات الموضوعية بشأن مسائل أخرى. وأُعرب عن آراء بشأن الإجراءات وفترات الانتهاء. وأعرب أعضاء آخرون عن تحفظات بشأن إدراج إعفاءات.

هاء- تصميم المنتج وتكوينه وأداؤه

30- كان هناك اعتراف واسع النطاق بأهمية هذا العنصر وأعرب الأعضاء عن آرائهم المتباينة بشأن هذا العنصر وأجزائه الفرعية وخياراته.

31- وأيد عدد من الأعضاء الخيار 1 في جميع العناصر الفرعية الأربعة، مع إدراج معايير عالمية وغايات والحد الأدنى من محتويات المواد البلاستيكية المعاد تدويرها، وعدم تشجيع البحث والتطوير في مجال بدائل المواد البلاستيكية. وشدد البعض على التسلسل الهرمي للنفايات ومبدأ الإعادة والتجديد وإعادة الاستخدام (3R).

32- وأيد أعضاء آخرون الخيار 2 في جميع العناصر الفرعية الأربعة، بما يسمح باتخاذ تدابير محددة وطنيا، مع مراعاة الظروف الوطنية. وأشار بعض الأعضاء إلى أنه ينبغي ألا يكون هناك تخفيض مباشر للبوليمرات البلاستيكية الأولية، وأن التدابير المتخذة ينبغي أن تتوقف على توافر البدائل والمواد البديلة المجدية تقنيا واجتماعيا واقتصاديا، استنادا إلى تقييمات دورة المادة.

33- وكان هناك طلب للتعاريف في إطار هذا العنصر، وأعرب عن تحفظ إلى أن يتم تقديم هذا التوضيح. وكان هناك تعبير عن عدم تأييد لوضع المرفق.

34- واختار عدد قليل من الأعضاء مزيجا من الخيارات، مع تفضيل المعايير العالمية للتصميم والأداء، والتدابير المحددة وطنيا لبقية العناصر الفرعية.

35- واقترح أحد الأعضاء مادة جديدة ذات نهج خاص بالقطاع والمنتج، يمكن أن تشمل التعبئة والتغليف وصيد الأسماك والزراعة والمنسوجات مع الإشارة إلى ضرورة زيادة توضيح أولويات القطاعات. وبموجب هذه المادة، أشار بعض الأعضاء أيضا إلى ضرورة ضمان سلامة المياه والغذاء.

36- وناقش بعض الأعضاء ما إذا كان ينبغي إدراج البدائل البيولوجية أم لا.

واو- المواد البديلة غير البلاستيكية

37- كان هناك تأييد واسع لهذا العنصر، حيث اقترح البعض نقل هذا العنصر إلى 5-د (المواد البلاستيكية والمنتجات البلاستيكية البديلة)، أو 5-ب (خفض وإعادة استخدام وإعادة تعبئة وإصلاح المواد البلاستيكية والمنتجات البلاستيكية).

38- وأشير إلى النهج القائم على العلم، ونهج دورة المادة الكاملة، وآلية التعاون، وخطط تشجيع الحلول المستدامة، والظروف الوطنية.

39- وأشير أيضا إلى تشجيع الأوساط العلمية والصناعة على تطوير بدائل.

زاي- المسؤولية الممتدة للمنتِج

40- ذكر العديد من الأعضاء أن المسؤولية الممتدة للمنتِج أمر بالغ الأهمية وأن هناك دعما واسعا لمبدأ الملوث يدفع كعنصر أساسي في المعاهدة، مع التأكيد على مساءلة المنتجين، وأشار البعض أيضا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتفاوتة.

41- ويرى بعض الأعضاء أن المسؤولية الممتدة للمنتِج هي واحدة من عدة أدوات، ولذلك يقترحون عدم اتخاذ خيار. ونُظر أيضا في إدراج المسؤولية الممتدة للمنتِج تحت العنصر 9 بشأن إدارة النفايات. واقترح عدد قليل من الأعضاء خيارا جديدا وشددوا على الحق السيادي لكل بلد وعلى القدرات الوطنية.

42- وأشار العديد من الأعضاء إلى الصلة بالانتقال العادل وأهمية ملتقطي النفايات. وأثيرت المرونة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

43- وينظر عدة أعضاء في النهج القطاعي.

44- وأشار أحد الأعضاء إلى حلول مبتكرة مثل نظم تسجيل الرصيد.

45- وطُلب استعراض الترجمة الإسبانية لمصطلح المسؤولية الممتدة للمنتِج.

حاء- انبعاثات وإطلاقات المادة البلاستيكية طوال دورتها

46- أعرب العديد من الأعضاء عن تأييدهم لهذا العنصر، مشددين على أهمية منع انبعاثات وإطلاقات المادة البلاستيكية طوال دورتها. ودعا البعض إلى إجراء تغييرات في نطاق الأحكام، وتساءلوا عن التداخل المحتمل مع أحكام أخرى مثل الحكم المتعلق بإدارة النفايات، وأشاروا إلى المسائل التي يمكن معالجتها على نحو أكثر ملاءمة في إطار أحكام أخرى. وسُلط الضوء على التحدي المتمثل في التصدي للانبعاثات والإطلاقات غير المقصودة من الجسيمات البلاستيكية الدقيقة، مع اقتراح نهج قطاعي في هذا الصدد. وطلب بعض الأعضاء تحديد المصادر الرئيسية للانبعاثات ومسارات الإطلاق. واعتُبر تطبيق أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية وتشجيع الابتكار التكنولوجي أمورا هامة.

طاء- إدارة النفايات

47- كانت هناك مستويات متفاوتة من التأييد بين الأعضاء لمختلف الخيارات الواردة في وثيقة المسودة الأولية. وأشير مرارا إلى أهمية الاتساق وتجنب الازدواجية مع الصكوك والآليات الدولية القائمة مثل اتفاقية بازل، كما أشير إلى مبادئها التوجيهية التقنية بشأن الإدارة السليمة بيئيا للنفايات البلاستيكية، والمبادئ التوجيهية الواردة في إطار المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة. ومن المهم أيضا مراعاة الظروف الوطنية بما في ذلك التدابير الوطنية القائمة بشأن إدارة النفايات والقدرات الوطنية المتفاوتة على إدارة نفايات المواد البلاستيكية التي سيتعين النظر في توفير التمويل ونقل التكنولوجيا اللازمة لدعمها. وسُلط الضوء على أهمية الانتقال العادل. وقدمت مقترحات لاتباع نهج قطاعي والتنفيذ التدريجي للأحكام. وفيما يتعلق بمسألة معدات الصيد، شدد بعض الأعضاء على ضرورة أن يتناول الصك معدات الصيد طوال دورتها والتلوث القائم من ذلك، مع تقديم مقترحات لوضع أحكام بديلة للأحكام ذات الصلة، بينما دعا آخرون إلى حذفها.

ياء- التجارة في المواد الكيميائية والبوليمرات والمنتجات المدرجة وفي نفايات المواد البلاستيكية

48- كانت هناك مستويات متفاوتة من التأييد بين الأعضاء لمختلف الخيارات الواردة في وثيقة المسودة الأولية. وأعرب بعض الأعضاء عن تحفظات بشأن هذا الحكم من الصك أو دعوا إلى حذفه أو عارضوا فرض قيود على التجارة. وأشار البعض إلى أن الأحكام تنطبق على المواد الكيميائية فقط. وأشار كثيرون إلى أن أي تدابير تجارية ينبغي ألا تتجاوز قواعد منظمة التجارة العالمية، وينبغي أن تستند إلى أدلة علمية سليمة وأن تطبق المعايير العالمية. وأشار البعض إلى أنه ينبغي إدراج التجارة مع غير الأطراف. وطلب العديد من الأعضاء تجنب الازدواجية مع اتفاقية بازل التي تغطي بشكل كاف نقل النفايات البلاستيكية عبر الحدود وأن تعالج أحكام الصك الجديد الثغرات والنفايات البلاستيكية غير الخطرة وأن تسعى إلى تقييد الاتجار غير المشروع. ويرى بعض الأعضاء أن تعزيز الشفافية في التجارة أمر هام. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك القدرات المحدودة على إعادة تدوير النفايات البلاستيكية.

كاف- التلوث القائم بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية

49- كان هناك تأييد عام لأهمية الأحكام التي تعالج التلوث الحالي بالمواد البلاستيكية في النظم الإيكولوجية المتنوعة. ورأى بعض الأعضاء أن من الضروري وضع أحكام أقوى لكي يكون الصك فعالا. وجرى التشديد على أهمية الاستفادة من الصكوك القائمة مثل اتفاقية ماربول والمعارف المحلية والتقليدية ومعارف الشعوب الأصلية. واقتُرحت تدابير لتقييم الحالة الراهنة للتلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك على المستوى الوطني، ورصد المواد البلاستيكية في البيئة. وسُلط الضوء على الحاجة إلى تبادل المعلومات بشأن التكنولوجيا ذات الصلة وتطبيق نهج مشترك لجمع البيانات. ووجه الأعضاء الانتباه إلى الإجراءات الوطنية القائمة، والقدرات المتباينة، والحاجة إلى التمويل الكافي. وتباينت الآراء بشأن التدابير التي يتعين تطبيقها خارج نطاق الولاية الوطنية.

لام- الانتقال العادل

50- اعتبر العديد من الأعضاء هذا العنصر حاسما، مع إيلاء اعتبار خاص للشعوب الأصلية والفئات الضعيفة والنساء والشباب، والاعتراف بأهمية ملتقطي النفايات وإدماجهم. وأشار بعض الأعضاء صراحة إلى إدراج الشعوب الأصلية في النص. إضافة إلى ذلك، دعا العديد من الأعضاء إلى الإشارة إلى مصطلح ملتقطي النفايات، الذي يجب تعريفه وإدراجه بقوة أكبر في الحكم. وأشار أحد الأعضاء إلى وجود صلة واضحة بوسائل التنفيذ من أجل العدالة، وأشار عضو آخر إلى الحد من عدم المساواة. ويمكن إدراج هذه التدابير في الخطط الوطنية.

ميم- الشفافية والتتبع والرصد والوسم

51- أيد الكثيرون هذا العنصر وشددوا على أهمية تعزيز الشفافية والوسم المنسق والكشف عن المعلومات على الصعيد العالمي للتمكين من اتخاذ قرارات مستنيرة، مع ضمان التكامل مع الجهود القائمة، مثل الإطار العالمي للمواد الكيميائية. وتم التشديد على التزامات الإبلاغ. وكان هناك تأييد للكشف عن تركيبة المواد الكيميائية في قاعدة بيانات متاحة للجمهور.

52- وكان هناك أيضا تأييد للالتزام العالمي للمنتجين وأهمية توفير معلومات عن المواد الكيميائية المدرجة.

53- وشدد البعض على الظروف الوطنية، واقترح إدراج هذا العنصر في الخطط الوطنية. واقترح أيضا نقل هذا العنصر تحت العنصر 5 المتعلق بتصميم المنتجات. واقترح إضافة المصدرين للالتزام بالكشف عن معلومات منسقة عن التركيب الكيميائي لجميع المواد البلاستيكية والمنتجات البلاستيكية طوال دورتها.

54- وعارض البعض تناول البوليمرات البلاستيكية الأولية بموجب هذا الحكم. وأشير أيضا إلى أنه لا ينبغي أن ينشئ هذا الحكم حواجز تجارية.

55- واقترح أيضا القيام بعمل فيما بين الدورات من أجل الرصد والتتبع.

56- وتضمنت التقارير الخطية التي أرسلت إلى الأمانة مقترحات بشأن المرفقات، ولكن لم تجر أي مناقشات في الاجتماعات بشأن هذه المسألة.

ثالثاً- العمل فيما بين الدورات

57- أثار الأعضاء النقاط التالية فيما يتعلق بالعمل فيما بين الدورات:

(أ) هدف مشترك أو أهداف عالمية وجدول زمني لإدارة و/أو تقليل الإنتاج العالمي وتوريد البوليمرات البلاستيكية الأولية بما في ذلك خطوط الأساس للبوليمرات، ومستويات تأثيرات الاستهلاك المستدام على الناتج المحلي الإجمالي

(ب) معايير تحديد المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق وقائمة بهذه المواد الكيميائية والبوليمرات

(ج) معايير المنتجات البلاستيكية الإشكالية والتي يمكن تجنبها، والمنتجات البلاستيكية القصيرة العمر والأحادية الاستخدام، وآثار الحظر، وقائمة بهذه المنتجات

(د) الإعفاءات

(هـ) الحد الأدنى من معايير التصميم والأداء المستدامين، بما في ذلك معايير الدورانية

(و) الحد الأدنى من أهداف التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التعبئة والإصلاح

(ز) الآثار الصحية والبيئية للجسيمات البلاستيكية الدقيقة والنانوية

(ح) مصادر الانبعاثات والإطلاقات، منهجيات مراقبة التلوث الحالي بالمواد البلاستيكية

(ط) تحديد الحد الأدنى من أهداف التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التعبئة والإصلاح

(ي) النهج القطاعية

(ك) إدارة دورة معدات الصيد

(ل) طرائق المسؤولية الممتدة للمنتِج

(م) الاحتياجات المالية لتطبيق الأحكام

(ن) المسائل المتعلقة بالتجارة

(س) التعاريف: البوليمرات البلاستيكية الأولية، والبيولوجية والأحفورية؛ المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق؛ المنتجات البلاستيكية الإشكالية والتي يمكن تجنبها، بما في ذلك المنتجات البلاستيكية القصيرة العمر والأحادية الاستخدام؛ الجسيمات البلاستيكية الدقيقة؛ المنتجات البلاستيكية البديلة؛ إلقاء القمامة في العراء؛ الانتقال العادل؛ المنتج

58- وفيما يتعلق بالمضي قدما في عمليات الدمج المحتملة، رأت المجموعات أن النصوص المدمجة ينبغي أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لمزيد من العمل.

المرفق الثاني*

ملخص مناقشات الميسرين المشاركين لفريق الاتصال الثاني[1]

1- شارك في تيسير فريق الاتصال الثاني المعني بالجزأين الثالث والرابع من نص المسودة الأولية للصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية (الوثيقة UNEP/PP/INC.3/4)، السيدة كيت لينش (أستراليا) والسيد أوليفر بواشي (غانا). وخلال الجلسة العامة التي عقدت صباح يوم الثلاثاء 14 تشرين الثاني/نوفمبر، كلف الفريق باستعراض الجزء الثالث والجزء الرابع من المسودة الأولية. ودعي إلى النظر في المسودة والمدخلات المقدمة من الأعضاء لإدراجها في نسخة منقحة، والمدخلات بشأن العمل المحتمل ذي الصلة فيما بين الدورات، إن وجد (كان من المقرر إبلاغ الجلسة العامة بها يوم الخميس 16 تشرين الثاني/نوفمبر وإبلاغ فريق الاتصال الثالث لمزيد من التفاصيل).

2- واجتمع الفريق في ست جلسات من يوم الثلاثاء 14 إلى السبت 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وكرست الجلسات الثلاث الأولى لمناقشة نص المسودة الأولية للصك الدولي الملزم قانونا بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية (الوثيقة UNEP/PP/INC.3/4). ودعي المندوبون إلى تقديم مقترحات نصية بشأن المسودة الأولية إلى الأمانة بحلول الساعة 10:00 صباحا يوم الخميس الموافق 16 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي يومي الجمعة 17 والسبت 18 تشرين الثاني/نوفمبر، أتيحت الفرصة لفريق الاتصال لكي يستعرض، خلال قراءة ثانية، التعليقات النصية المقدمة من الأعضاء على مدار الأسبوع في مجموعات من نصوص المسودة الأولية المنقحة لكل حكم من أحكام الجزأين الثالث والرابع. ثم دعي فريق الاتصال إلى النظر في مثال نص مبسط أعده الميسران المشاركان بشأن أحد هذه الأحكام والإعراب عن تفضيله فيما يتعلق بعرض نص مبسط للأحكام المتبقية.

3- وطوال الجلسات، أحاط الميسران المشاركان علما بأي عمل طلبه الفريق فيما بين الدورات، وقدم تجميع له إلى الجلسة العامة للتقييم بعد ظهر يوم الخميس 16 تشرين الثاني/نوفمبر وتم تقاسمه مع فريق الاتصال الثالث المكلف، من بين أمور أخرى، بإعداد مشروع مقترح وجداول زمنية للعمل فيما بين الدورات لكي تنظر فيها اللجنة.

4- واجتمع فريق الاتصال في جلسته الأولى بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق 14 تشرين الثاني/نوفمبر. وقدم الميسران المشاركان توجيهات بشأن ولاية فريق الاتصال الثاني، والجدول الزمني للأسبوع، ومعلومات عن تقديم المقترحات النصية من قبل المندوبين لإدراجها في نسخة منقحة من المسودة الأولية والجدولة المقترحة للعمل. وخلال الجلسات الثلاث الأولى لفريق الاتصال، اقترح الميسران المشاركان الانتقال عبر الأحكام الواردة في الجزأين الثالث والرابع بالترتيب الذي عرضت به في المسودة الأولية. وخلال هذا التبادل الأول، ستتاح للأعضاء الفرصة لعرض آرائهم والنظر في آراء الآخرين. ودعي الأعضاء، لدى تقديم آرائهم، إلى الإعراب عن آرائهم بشأن الخيارات المفضلة لديهم من الخيارات الواردة في المسودة الأولية (إن وجدت)؛ والتعديلات المقترحة لتحسين الخيارات الحالية في المسودة الأولية؛ والخيارات البديلة، المقترح أن ينظر فيها الأعضاء؛ وتفضيل عدم النص (أي عدم إدراج حكم محدد بشأن مسألة ما)؛ وأي عمل محدد ينبغي الاضطلاع به خلال فترة ما بين الدورات لدعم النظر في المسألة ذات الصلة. وفيما يتعلق بالعمل فيما بين الدورات، دعي المندوبون إلى التفكير في المواضيع ذات الأولوية والمتطلبات الدنيا لنتائج العمل فيما بين الدورات التي ستكون مطلوبة للتوصل إلى اتفاق

---

* استنسخ هذا المرفق بدون تحرير رسمي.

(1) يمكن الاطلاع على الوثائق الختامية لأفرقة الاتصال على الروابط التالية: https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/44086/CG1MergersCompilation.docx?sequence=1&isAllowed=y و https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/44087/CG2MergersCompilation.docx و https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/44084/CG3Outcome.docx?sequence=1&isAllowed=y.

بشـأن صـك في الدورة الخامسـة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، وما هي النواتج المتوقعة من العمل فيما بين الدورات ومساهمته المتوقعة في عملية لجنة التفاوض الحكومية الدولية.

5- وعقب التوجيهات التمهيدية التي قدمها الميسـران المشـاركان، دعي الأعضـاء إلى النظر في الجزء الثالث-1 من المسـودة الأولية بشـأن التمويل. ودعي الأعضـاء إلى تقديم أفكار عامة بشـأن مشـروع النص والإشارة إلى تفضيلهم للخيار 1 المحتمل لآلية مالية تشكل صندوقا مخصصا (صناديق مخصصة منشأة حديثا)، والخيار 2 الذي تتألف الآلية فيما يخصـه من صـندوق مخصـص في إطار ترتيب مالي قائم، وهو مزيج من الخيارين، أو أي ترتيب آخر. وفكر الأعضاء في مصادر تمويل هذه الآلية، التي يمكن أن تتألف، في جملة أمور، من الوصـول المحلي والدولي، والعام والخاص، والوصـول إلى الآلية والأولوية المحتملة التي سـتعطى لمجموعات معينة من البلدان، وأنواع الأنشـطة التي يمكن أن تدعمها الآلية، وترتيبات الإدارة، وغير ذلك من المصادر الأخرى المحتملة للتدفقات المالية. وقدمت عدة اقتراحات للعمل فيما بين الدورات قد تساعد الأعضاء على إحراز مزيد من التقدم في المناقشات بشأن هذه المسائل.

6- وركزت الجلسة الثانية لفريق الاتصال صباح يوم الأربعاء الموافق 15 تشرين الثاني/نوفمبر على الجزء الثالث-2 من المشروع المتعلق ببناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا والجزء الرابع-1، الخطط الوطنية. ولدى النظر في بناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، فكر الأعضاء في الجهة التي ينبغي أن تقدم هذا الدعم لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ التزاماتها بموجب صك مقبل، ودور أي هيئة إدارية في إبقاء هذه الترتيبات قيد الاستعراض، والتعاون والتنسيق مع الكيانات والمبادرات الأخرى لزيادة فعالية هذا الدعم. ونوقشت أيضا مسألة نقل أحدث التكنولوجيا السليمة بيئيا للتصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية، والشروط التي يمكن بها تقاسم هذه التكنولوجيا، ودور الابتكار والاستثمار في السعي إلى توفير هذه التكنولوجيا والحلول الجديدة.

7- وفي إطار الجزء الرابع-1، بشأن الخطط الوطنية، نظر الأعضاء في الدور الذي ستؤديه هذه الخطط في تنفيذ الصك، والأشكال المحتملة لإعداد الخطط، وتوقيت إبلاغ الخطط الأولية إلى مجلس الإدارة، وأي استعراض وتحديث محتملين للخطط الوطنية وإحالتها إلى مجلس الإدارة، حسب الاقتضاء. وفي حين كان هناك تقارب قوي بشأن الحاجة إلى خطط وطنية، لا تزال هناك آراء مختلفة بين الأعضاء حول ما إذا كان ينبغي أن تكون الخطط الوطنية هي الالتزام الرئيسي للأطراف بموجب الصك المقبل، أو أداة لتنفيذ الصك، أو كليهما. ونوقش خيار التعاون في إعداد الخطط دون الإقليمية أو الإقليمية، بالإضافة إلى أي تقارير قد تكون مطلوبة عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطط الوطنية.

8- وغطت الجلسة الثالثة لفريق الاتصال، في وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم، المناقشات بشأن الأجزاء الرابع-2-8، بشأن التنفيذ والامتثال، والإبلاغ عن التقدم المحرز، والتقييم الدوري ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الصك وتقييم الفعالية، والتعاون الدولي، وتبادل المعلومات، وزيادة التوعية، والتعليم والبحث، وإشراك أصحاب المصلحة، على التوالي.

9- وفيما يتعلق بالجزء الرابع-2 بشأن التنفيذ والامتثال، نظر الأعضاء في نوع الآلية التي يمكن إنشاؤها لتيسير تنفيذ أحكام صك مقبل وتعزيز الامتثال لها. ونوقشت العناصر المحتملة لآلية تيسيرية يمكن أن تتخذ شكل لجنة، ونظر في طرائق وإجراءات عملها. وقدمت تعليقات على علاقتها بمجلس الإدارة والتكوين المحتمل لعضويتها وشروط عضويتها، مع التشديد على أهمية التمثيل المتوازن لأي آلية من هذا القبيل. ونوقشت باستفاضة العملية التي يمكن من خلالها عرض أي قضايا تتعلق بالتنفيذ و/أو الامتثال على هذه الآلية، مع النظر في إجراءات مختلفة تشمل الأطراف أو مجلس الإدارة أو الأمانة.

10- وفيما يتعلق بالجزء الرابع-3 المتعلق بالإبلاغ عن التقدم المحرز بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام هذا الصك وبفعالية هذه التدابير، بدأت المناقشات بشأن الخيارين المعروضين في المسودة الأولية: الخيار الأول لاتباع نهج شامل على النحو المبين في الخيار 1، والذي قد يتضمن معلومات تتماشى بشكل وثيق مع التزامات الصك

على النحو المبين في الجزء الثاني من المسودة الأولية، بما في ذلك البيانات الإحصائية عن أنواع وأحجام الإنتاج والواردات والصادرات من البوليمرات البلاستيكية والمنتجات البلاستيكية. وأيد داعمو الخيار 2 اتباع نهج أكثر تبسيطا في تقديم التقارير، مع مراعاة القدرات والظروف الوطنية المختلفة.

11- وفيما يتعلق بالجزء الرابع-4 من المسودة الأولية، أقر بأن تقييم الفعالية عنصر هام من عناصر الصك. وأعرب عن آراء مختلفة بشأن الغرض من تقييم الفعالية، مع تقديم مقترحات لتوسيع نطاق الغرض ليشمل فعالية الالتزامات. وسلط الضوء على قيمة عملية التقييم في تحديد التحديات والفرص. وأعرب عن آراء مختلفة بشأن نوع المعلومات التي ينبغي أن يستند إليها التقييم، حيث شدد بعض الأعضاء على أن التقارير والخطط الوطنية وحدها هي التي يمكن أن تكون أساس هذا التقييم، وأشار البعض إلى أنه من السابق لأوانه مناقشة الأساس الذي يمكن أن يستند إليه هذا التقييم. وأعرب عن آراء مختلفة بشأن توقيت المناقشات بشأن الاستعراض المحتمل للمواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق، والجسيمات البلاستيكية الدقيقة والمنتجات الإشكالية والتي يمكن تجنبها، وأشار بعض الأعضاء إلى الصلة بين الالتزامات التي يناقشها فريق الاتصال الأول وهذا الاستعراض والحاجة إلى انتظار المزيد من التطورات بشأن تلك المناقشات. كذلك أعرب عن آراء مختلفة بشأن نطاق الاستعراض، حيث أشار بعض الأعضاء إلى أن البوليمرات المثيرة للقلق لا ينبغي أن تكون جزءا مما يتعين استعراضه.

12- واختتم الأعضاء قراءتهم الأولى بتبادل الآراء بشأن العناصر المتبقية في الجزء الرابع-5-8 بشأن التعاون الدولي، وتبادل المعلومات، والتوعية، والتعليم والبحث، وإشراك أصحاب المصلحة، على التوالي. وسُلط الضوء على أي ثغرات في الفروع ذات الصلة من المسودة الأولية مع موافقة الأعضاء على تقديم اقتراحات نصية لإدراجها في مسودة منقحة قبل القراءة الثانية.

13- وفي ختام الجلسة الثالثة لفريق الاتصال والقراءة الأولى للمسودة الأولية، أوجز الميسران المتشاركان النهج الذي سيتم اتباعه لوضع نص تجميعي لجميع العناصر الواردة في الجزأين الثالث والرابع من المسودة الأولية. وبناء على ذلك، دعي الأعضاء خلال الجلسة الرابعة لفريق الاتصال، التي عقدت صباح يوم الجمعة 17 تشرين الثاني/نوفمبر، إلى النظر في النص التجميعي الذي أتاحته الأمانة على الإنترنت[2] بشأن الجزء الرابع-2 المتعلق بالتنفيذ والامتثال، والجزء الرابع-4 بشأن التقييم والرصد الدوريين للتقدم المحرز في تنفيذ الصك وتقييم الفعالية، والجزء الثالث-1 بشأن التمويل. وعند إعداد التجميعات، بذل الميسران المشاركان والأمانة جهودا لاستيعاب جميع الاقتراحات النصية المقدمة والمنقولة في فريق الاتصال. وطلب من الأعضاء التحقق من اكتمال تجميعات النصوص وأعدت صيغ لاحقة لالتقاط أي عناصر نصية ناقصة أثارها الأعضاء ولتصحيح أي تحريفات في الإفادات المقدمة. وطلب إلى الأعضاء أيضا اقتراح مجالات في النص يمكن تبسيطها في محاولة لإزالة الازدواجية وتبسيط النص أو توحيده.

14- واستمرت هذه العملية خلال الجلستين الخامسة والسادسة للفريق، اللتين عقدتا بعد ظهر يوم الجمعة 17 تشرين الثاني/نوفمبر وصباح يوم السبت 18 تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي. ونظر الأعضاء في تجميعات العناصر المتبقية في الجزأين الثالث والرابع من المسودة الأولية، وتحققوا من اكتمال المسودات وقدموا أي اقتراحات للتبسيط. وبعد النظر في التجميعات، اتفق الحضور على اقتراح بأن يطلب من الميسرين المشاركين القيام بعمل لتبسيط النص لكل عنصر في الجزأين الثالث والرابع وتقديمهما لكي ينظر فيهما الأعضاء.

15- وخلال الجلسة الختامية، قدم الميسران المشاركان أحد الأمثلة على النص المبسط إلى الفريق ودعوا الأعضاء إلى التفكير في هذا النهج. وأعرب الأعضاء عن تأييدهم للنهج الذي اتبعه الميسران المشاركان وطلبوا منهما أن يقدما فيما يخص كل عنصر النص المبسط المقترح ومسودة مصاحبة توضح العملية التي تم من خلالها دمج النص. ونظرا لضيق الوقت، لم يكن هناك وقت خلال جلسات فريق الاتصال للنظر في النص المبسط الذي أعده الميسران المشاركان وإقراره. وبدلا من ذلك، اتفق الأعضاء على أن يواصل الميسران المشاركان جهودهما

(2) https://www.unep.org/inc-plastic-pollution/session-3/documents/in-session#ContactGroups.

لتبسيط تجميعات النصوص في الفترة التي تسبق الجلسة العامة الختامية للدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، مع مراعاة أي اقتراحات تقدم أثناء المناقشات، وإتاحتها على الإنترنت[3] وإلحاقها بهذا التقرير، لكي تنظر فيها اللجنة.

16- وفي الختام، تعرض نتائج فريق الاتصال الثاني بشأن الجزأين الثالث والرابع من المسودة الأولية على النحو التالي[4]:

(أ) تجميعات الميسرين المشاركين لمشروع النص المنقح المقترح (جميع العناصر في الجزأين الثالث والرابع) على النحو الذي صدق عليه فريق الاتصال؛

(ب) مقترحات الميسرين المتشاركين لتبسيط تجميعات نص المسودة الأوّلية المنقح (جميع العناصر في الجزأين الثالث والرابع)[5]؛

(ج) قائمة أولية بالمجالات المقترحة للعمل فيما بين الدورات المحددة أثناء مناقشات فريقي الاتصال الأول والثاني (منشورة على الصفحة الشبكية للجنة التفاوض الحكومية الدولية، تحت الفرع الخاص بفريق الاتصال الثالث).

(3) https://www.unep.org/inc-plastic-pollution/session-3/documents/in-session#ContactGroups.

(4) جميع الوثائق متوفرة على الرابط: https://www.unep.org/inc-plastic-pollution/session-3/documents/in-session#ContactGroups.

(5) أعد الميسران المشاركان هذه التوصيات ولم يستعرضها أو يقرها فريق الاتصال الثاني.

المرفق الثالث*

ملخص مناقشات الميسرين المشاركين لفريق الاتصال الثالث[1]

أولاً- الميسران المشاركان

1- شارك في تيسير فريق الاتصال الثالث السيدة مارين كوليجنون من فرنسا والسيد داني راهديانسياه من إندونيسيا.

ثانياً- الولاية

2- كلف فريق الاتصال بالنظر في العناصر التي يتناولها التقرير التجميعي بشأن العناصر والمدخلات المقدمة من الأعضاء للعناصر المؤقتة في المسودة الأولية؛ والنظر في الاحتياجات والجداول الزمنية المحددة للعمل ذي الصلة فيما بين الدورات، إن وجد، بشأن المسائل الموضوعية التي ناقشها فريق الاتصال الثالث؛ وإعداد توصيات بشأن العمل المحتمل فيما بين الدورات وطرائقه للقضايا المحددة في أفرقة الاتصال الأول والثاني والثالث، مستنيراً بالعمل ذي الصلة في أفرقة الاتصال هذه.

ثالثاً- لمحة عامة وموجز للمناقشات

3- اجتمع الفريق في 8 جلسات في الفترة من 14 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر. وعلى مدار الأسبوع، استمع الفريق أيضا إلى عدد من المداخلات التي أدلى بها مراقبون.

4- ويرد أدناه موجز لعمل الفريق.

ألف- بشأن العناصر التي يتناولها التقرير التجميعي

5- اجتمع الفريق خمس مرات للنظر في العناصر التي تناولها التقرير التجميعي بشأن العناصر التي لم تناقش في الدورة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

6- وفي الفترة من 14 إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر، أكمل الفريق أول دراسة لجميع العناصر التي تناولها التقرير التجميعي، استنادا إلى المناقشات التي دارت في الاجتماع التحضيري. وفي الجلسة العامة التي عقدت يوم الخميس، قدم الميسران المشاركان تقريرا عن هذا العمل على النحو المبين أدناه.

1- الجزء 1

أ- الديباجة

7- فيما يتعلق بديباجة الاتفاق، أكدت المناقشات وجهة نظر مشتركة عموما مفادها أنها ينبغي أن تكون قصيرةً وموجزةً وأن تبين تاريخ الصك وسياقه وأن تحدد مساره.

8- وفي حين اعتبر بعض الأعضاء أن التقرير التجميعي يوفر نقطة انطلاق لوضع الديباجة، رأى آخرون أن العناصر الواردة في التقرير التجميعي يمكن أن تستفيد من التبسيط لجعل النص أكثر إيجازا.

---

* استنسخ هذا المرفق بدون تحرير رسمي.

(1) يمكن الاطلاع على الوثائق الختامية لأفرقة الاتصال على الروابط التالية: https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/44086/CG1MergersCompilation.docx?sequence=1&isAllowed=y و https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/44087/CG2MergersCompilation.docx و https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/44084/CG3Outcome.docx?sequence=1&isAllowed=y.

9- وأشار عدة أعضاء إلى أن صياغة لغة الديباجة يمكن أن تستند إلى قرار جمعية البيئة 14/5 فضلا عن الصياغة الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك اتفاقية ميناماتا.

10- وأعرب أيضا عن رأي مفاده أنه قد يتعين وضع الصيغة النهائية للديباجة في مرحلة لاحقة من العملية، بعد وضع الأحكام الموضوعية، وأنها قد لا تحتاج إلى تفصيل طبيعة الإجراءات التي يتعين اتخاذها بموجب الصك.

ب- التعاريف

11- فيما يتعلق بالتعاريف، كان هناك اهتمام باستكشاف استخدام التعاريف القائمة ذات الصلة في الصكوك المتعددة الأطراف، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والصكوك المتصلة بالتجارة أو المعايير، كنقطة انطلاق، مع ملاحظة الحاجة إلى ضمان ملاءمة التعاريف المعتمدة للصك.

12- وأثيرت إمكانية القيام بعمل تقني بشأن مصطلحات محددة تتعلق بالمواد البلاستيكية والتلوث بالمواد البلاستيكية، مع إمكانية الحصول على مدخلات من الخبراء، لدعم فهم المصطلحات التي يمكن الاعتماد عليها في الصك. وفي الوقت نفسه، رأى العديد من الأعضاء أن المناقشات بشأن التعاريف ينبغي أن تسترشد بالمناقشات ذات الصلة داخل أفرقة الاتصال الأخرى وأن تتبعها.

13- وعلى الرغم من أن قائمة المصطلحات التي يحتمل أن تتطلب تعريفا في التقرير التجميعي قد حددت كنقطة انطلاق جيدة، فقد حدد عدد من الأعضاء مصطلحات أو تعاريف محددة إضافية لم تُحدَّد للنظر فيها في الموجز التجميعي وطلبوا وقتا إضافيا لتقديم المدخلات.

14- وقدم اقتراح بأن تدعو الأمانة الأعضاء إلى تقديم أي مدخلات أخرى بشأن التعاريف الممكنة وأن تعد قائمة عمل بالتعاريف الممكنة لعرضها على الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

ج- المبادئ

15- أشارت المناقشات إلى فهم مشترك بأن عددا من المبادئ ذات صلة ومهمة للصك. وأشارت وفود عديدة إلى نفس المبادئ، بما في ذلك العديد من مبادئ ريو، على النحو المشار إليه في قرار جمعية البيئة 14/5.

16- وتركز جزء كبير من النقاش بشأن المبادئ حول كيفية إدراجها في الصك، وما إذا كانت هناك حاجة إلى حكم مخصص لهذا الغرض. وإجمالا، اقترحت النهج الثلاثة التالية، أو مزيج منها، لتجسيد المبادئ ذات الصلة بالصك:

(أ) الإشارة إلى المبادئ ذات الصلة في لغة الديباجة؛

(ب) حكم مخصص يحدد المبادئ التي يسترشد بها الصك؛ و/أو

(ج) إدماج المبادئ ذات الصلة في الأحكام الموضوعية التي يتم من خلالها تفعيلها.

17- ونوقشت الآثار المحتملة لأحد النهج أو غيره من النهج، بما في ذلك إمكانية اتباع نهج مختلف تبعا لطبيعة المبدأ المعني. واقترح أيضا اتخاذ قرار نهائي بشأن الإشارات إلى المبادئ في ضوء الأحكام الموضوعية ذات الصلة.

د- النطاق

18- أكدت المناقشات التي دارت في فريق الاتصال وجود تفاهم مشترك على أن قرار جمعية البيئة 14/5 يوفر الأساس لتحديد نطاق الصك المقبل. وكان هناك أيضا فهم مشترك بأن هذا يستلزم القضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية على المدى الطويل بناء على نهج شامل يعالج الدورة الكاملة للمواد البلاستيكية. ويبدو أيضا أن هناك فهما مشتركا بأن جميع مصادر التلوث بالمواد البلاستيكية تقع ضمن هذا النطاق.

19- وأعرب عن آراء مختلفة بشأن الحاجة إلى حكم مخصص للنطاق، وما قد يتضمنه هذا الحكم، إذا ما أدرج. وإجمالا، يبدو أن هناك ثلاثة خيارات سائدة:

(أ) عدم إدراج حكم محدد للنطاق في الصك؛

(ب) حكم قصير للنطاق يعكس أساسا الصياغة الواردة في قرار جمعية البيئة 14/5؛ أو

(ج) حكم مفصل للنطاق يتناول جوانب إضافية، بما في ذلك ما يتعلق بما يمكن تغطيته بالضبط كجزء من "الدورة الكاملة" للمواد البلاستيكية، بما في ذلك من حيث تغطية المواد و/أو التغطية الجغرافية و/أو القضائية.

20- وقد نشأت اختلافات في الآراء تحديدا فيما يتعلق بالمحتويات المحتملة لحكم تفصيلي بشأن النطاق، بسبب اختلاف وجهات النظر بشأن الجوانب المحددة التي ينبغي أو لا ينبغي أن تكون أساسا للالتزامات الموضوعية بموجب الصك. وكما لاحظت بعض الوفود، كشفت هذه المناقشة عن تفسيرات مختلفة لما تشمله دورة المواد البلاستيكية.

2- الجزء 2: الترتيبات المؤسسية والأحكام الختامية

أ- مجلس الإدارة

21- كان هناك توافق واسع النطاق في الآراء بشأن إنشاء مؤتمر للأطراف بوصفه الهيئة الإدارية الرئيسية للصك. وتقاربت الآراء أيضا بشأن إمكانية وضع الأحكام ذات الصلة استنادا إلى الأحكام الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة. وأشير أيضا إلى أن الوظائف المحتملة المحددة في التقرير التجميعي يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق، وإن كانت القائمة النهائية لوظائف مؤتمر الأطراف المقبل ستحتاج إلى تأكيد في وقت لاحق من العملية في ضوء الالتزامات الموضوعية التي يتعين الاتفاق عليها وينبغي تحديدها بوضوح.

22- واقترح أيضا على نطاق واسع أن يتخذ مجلس الإدارة قراراته بتوافق الآراء. وأبرز البعض بالإضافة إلى ذلك أنه لا ينبغي السماح بالتصويت إلا إذا فشلت جميع الجهود المعقولة للتوصل إلى توافق في الآراء. واقترح أيضا أن تكون لمجلس الإدارة سلطة اعتماد نظامه الداخلي في اجتماعه الأول.

ب- الهيئات الفرعية

23- كان هناك تأييد واسع النطاق لإنشاء هيئات فرعية، بولايات محددة تحديدا جيدا، إما في الصك أو حسب حاجة مجلس الإدارة. وسلط الضوء على ضرورة أن تكون هذه الهيئات شاملة وتمثيلية ومتوازنة جنسانياً. واقترح أيضا أنه يمكن إنشاء هيئات فرعية على أساس تدريجي، وأن الحاجة إلى هذه الهيئات وسماتها ستتوقف على احتياجات الصك بالنظر إلى أحكامه الموضوعية.

24- وأشير بوجه خاص إلى الهيئات الفرعية المحتملة التالية:

(أ) هيئة علمية وتقنية واجتماعية اقتصادية، بما في ذلك لتبادل المعلومات، وتحديد المواد الكيميائية والمنتجات التي يمكن تناولها في الصك، والتقييمات والتوصيات؛

(ب) لجنة للامتثال والتنفيذ (وإن كان قد أعرب أيضا عن رأي مفاده أن المسائل المتعلقة بالامتثال ينبغي أن تترك للولاية الوطنية)؛

(ج) آلية لتبادل المعلومات؛

(د) لجنة لإدارة الآلية المالية، بما في ذلك رصد التدفقات المالية للبلدان النامية، والنظر في توافر الموارد والتمويل للبلدان النامية ونقل التكنولوجيا؛

(هـ) لجنة معنية بوسائل التنفيذ؛

(و) لجنة لتقييم فعالية الصك.

ج- الأمانة

25- كان هناك تأييد واسع النطاق لإنشاء أمانة. واقترح بعض الأعضاء وضع مشروع نص بشأن الأمانة استنادا إلى نص الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة، بما في ذلك نص اتفاقية ميناماتا، والوظائف المحتملة المحددة في التقرير التجميعي.

3- الجزء 3- الأحكام الختامية

26- رأى بعض الأعضاء أنه يمكن وضع نص بشأن الأحكام الختامية استنادا إلى نص الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة، مثل اتفاقية استكهولم أو ميناماتا، المكيف مع سياق الصك. وأشار أعضاء آخرون إلى الوثيقة UNEP/PP/INC.1/8 كأساس محتمل لوضع مشروع نص. وسلط بعض الأعضاء الضوء على الأفضليات أو الشواغل المتعلقة بأحكام محددة، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بغير الأطراف، أو تسوية المنازعات، أو حقوق التصويت.

27- وأيد العديد من الأعضاء وضع أحكام ختامية في مرحلة لاحقة من قبل فريق صياغة قانوني تنشئه لجنة التفاوض الحكومية الدولية، مع مراعاة المدخلات التي قدمها الأعضاء في الفترة السابقة للدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية وخلالها.

28- وفيما يخص جميع هذه العناصر، كان تقييم الميسرين المشاركين هو أن هذه الجولة الأولية من المناقشات التي تمت سمحت بإحراز تقدم كبير في اكتساب فهم أفضل بكثير لمواقف كل الأعضاء، وتحديد مجالات التقارب المحتملة، وتوضيح مجموعة الخيارات قيد النظر حيث لم تتقارب وجهات النظر بالكامل بعد.

29- وعلى هذا الأساس، عهد الفريق إلى الميسرين المشاركين بإعداد وثيقة لدعم المزيد من المفاوضات، بما في ذلك، حيثما أمكن، مشروع نص أولي. بناءً على ذلك، أعد الميسران المشاركان وثيقةً بعنوان "مقترح الميسرين المشاركين بشأن الجزء الأول والجزء الخامس والجزء السادس من نص المسودة الأولية"، وتجميعاً للإفادات المكتوبة عن العناصر التي جرى تناولها في التقرير التجميعي، وأتيحت الوثيقة والإفادات في 17 تشرين الثاني/نوفمبر.

30- وكان الغرض من الوثيقة التي اقترحها الميسران المشاركان هو أن توفر، إلى جانب المدخلات الواردة من الأعضاء، نقطة انطلاق لدمج المسائل التي يتناولها التقرير التجميعي في مشروع نص الصك، من خلال الجمع بين نص المشروع الأولي، حيثما أمكن ذلك، والخيارات المحددة على المستوى المفاهيمي بناء على المناقشات في الفريق، حيث لا يبدو من الممكن إدراج مشروع نص في هذه المرحلة.

31- ونوقشت هذه الوثيقة بعد ظهر يوم 17 تشرين الثاني/نوفمبر. ورحبت الوفود عموما بالوثيقة، لكن بعضها أعرب عن تفضيله للمضي قدما في دمج العناصر المختلفة التي اقترحها الأعضاء في بعض أجزاء النص. ولذلك اتفق على أن يراجع الميسران المشاركان جوانب محددة من الوثيقة، بما في ذلك مشروع نص الديباجة، لاستيعاب مفاهيم إضافية تستند إلى مدخلات الأعضاء. وأتيحت نسخة منقحة من هذه الوثيقة في منتصف نهار يوم 18 تشرين الثاني/نوفمبر ونظر فيها الفريق بعد ظهر ذلك اليوم. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن صيغة نهائية لهذه الوثيقة كجزء من نتائج الفريق العامل.

32- واتفق أيضا على أن تعد الأمانة وثيقة عمل تجمع جميع التعاريف التي اقترحها الأعضاء، وأن يدعى الأعضاء إلى تقديم أي مدخلات أخرى بشأن التعاريف لإدراجها في هذه الوثيقة.

باء- عن العمل الممكن فيما بين الدورات وطرائقه

33- نظر فريق الاتصال أولاً في العمل فيما بين الدورات مساء الخميس، مع الاستفادة من المدخلات التي قدمها كل من فريق الاتصال الأول وفريق الاتصال الثاني بشأن العمل الممكن فيما بين الدورات في مجالات كل منهما في الجلسة العامة للتقييم يوم الخميس.

34- وكان من الواضح أن هناك اهتماما كبيرا بالقيام بالعمل فيما بين الدورات. وفي الوقت نفسه، تم التشديد على الحاجة إلى التحلي بالواقعية بشأن ما يمكن الاضطلاع به من الآن وحتى الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، نظرا للوقت المحدود للغاية بين الدورة الثالثة والدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، والموارد المحدودة للأمانة. وأبلغت الأمانة فريق الاتصال بأن الموعد النهائي لإعداد جميع وثائق الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية هو 24 كانون الثاني/يناير 2024، وأنه لن تتاح موارد إضافية للترجمة التحريرية أو الترجمة الشفوية للاجتماعات غير المقررة بعد.

35- وناقش الفريق العمل المقترح فيما بين الدورات في جلستين. وكان هناك تقارب بشأن بعض السمات الأساسية للعمل فيما بين الدورات، بما في ذلك حقيقة أنه ينبغي أن يكون شاملا وغنيا بالمعلومات بطبيعته للمساعدة في التفاوض وبناء تفاهم أفضل بين الأعضاء وعدم الحكم مسبقا على قرارات اللجنة. وستكون نواتج العمل فيما بين الدورات في شكل وثيقة إعلامية للدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

36- وتم تحديد عدد من المواضيع المحتملة للعمل فيما بين الدورات، في إطار مسارين عريضين: الجوانب التقنية والعلمية، والجوانب المالية ووسائل التنفيذ.

37- وشملت المجالات المحتملة المحددة للعمل التقني ما يلي:

(أ) المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق والمنتجات البلاستيكية الإشكالية والتي يمكن تجنبها، بما في ذلك الجسيمات البلاستيكية الدقيقة المضافة عمدا

(ب) البوليمرات البلاستيكية الأولية

(ج) معايير التصميم والأداء

(د) دورانية المواد البلاستيكية

(هـ) المسؤولية الممتدة للمنتِج

(و) إدارة النفايات

(ز) معدات الصيد وتربية الأحياء المائية

(ح) البلدان المتخلفة في اتجاه مجرى النهر

38- وتشمل المجالات المحتملة المحددة للعمل بشأن الجوانب المالية ووسائل التنفيذ ما يلي:

(أ) تحديد التدفقات المالية العامة والخاصة المتعلقة بأهداف الصك المقبل، وفرص مواءمتها؛

(ب) العمل على النهج القائمة للتمويل والآليات المالية، بما في ذلك تحديد الموارد والطرائق وتعبئة الموارد، في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى فضلا عن الدروس المستفادة؛

(ج) النهج المبتكرة للتمويل، مع مراعاة مبدأ الملوث يدفع.

39- وحُددت طائفة من الطرائق المحتملة للقيام بهذا العمل فيما بين الدورات، بما في ذلك إمكانية عمل الخبراء التقني، المفتوح العضوية أو في إطار أصغر مع التوازن الإقليمي والجنساني، شخصيا أو مختلطا.

40- وحُددت أيضا إمكانية منح ولاية لإنشاء فريق صياغة قانوني، يبدأ في الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية – أو بعد ذلك – للعمل أثناء دورة لجنة التفاوض الحكومية الدولية، أو فيما بين الدورة الرابعة والدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، بشأن الأحكام النهائية للصك، مع مراعاة التبادلات والمدخلات المقدمة في الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية. ويمكن أيضا أن تسند لجنة التفاوض الحكومية الدولية ولايات أخرى إلى فريق الصياغة القانوني، بما في ذلك ما يتعلق منها بضمان اتساق النص.

41- واستنادا إلى هذه العناصر، قدم الميسران المشاركان بعض المقترحات للتوصيات فيما يتعلق بالعمل المحتمل فيما بين الدورات وطرائقه لكي تنظر فيها اللجنة.

42- وفي الختام، فإن نتائج فريق الاتصال الثالث هي كما يلي:

(أ) تجميع الإفادات الخطية بشأن العناصر التي يتناولها التقرير التجميعي؛

(ب) مقترحات بشـــأن الجزء الأول (الديباجة والتعاريف والمبادئ والنطاق) والجزء الخامس والجزء السادس من المسودة الأولية؛

(ج) مقترحات لتوصيات بشأن العمل الممكن فيما بين الدورات وطرائقه[2].

---

(2) كما هو مبين في الفقرة 82 من هذا التقرير، لم يتوصل فريق الاتصال الثالث إلى اتفاق فيما يتعلق باقتراح توصيات للعمل فيما بين الدورات. وقد عدل النص الوارد في الفقرتين 41 و42 (ج) لبيان ذلك. ويمكن الاطلاع على مقترح الميسرين المشاركين للعمل فيما بين الدورات على الرابط: https://www.unep.org/inc-plastic-pollution/session-3/documents/in-session#ContactGroups.